علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية

د. صدقه يحيى فاضل *

تمهيد :

كما يصعب ـ حتى الآن ـ تعريف « علم السياسة » تعريفا علميا دقيقا يتفق عليه غالبية دارسى السياسة ، فانه يصعب ايضا تحديدعلاقة « علم السياسة » بغيره من العلوم بصفة عامة ، والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة . وصعوبة تحديد هذه الصلة ناتجة من صعوبة تحديد ما هو « علم السياسة » بالضبط . ونقصد التحديد الدقيق « النهائى » الذى نتفق عليه وتقبله غالبية « علماء السياسة » ، وليس التعريفات التقريبية ، او « العملية » ، او التى تحظى باكبر قدر من القبول الآن .

ان تحديد ماهية علم السياسة يتطلب التمييز بين « الظاهرة السياسية » محل او مادةعلم السياسة ـ وغيرها من الظواهر الانسانية ـ او الاجتماعية . تلك الظاهرة ـ السياسية ـ تختلط وتتشابك وتترابط مع ظواهر اجتماعية كثيرة اخرى ارتباطا وثيقا يجعل مهمة الباحث لتحديدها وفهم خواصها وطبيعتها (وهذا هو العلم) مهمةشاقة ـ نتيجة لهذا الارتباط .

ويجب ان لا يوحى بعض ما جاء فى هذا التمهيد بعدم وجود « علم للسياسة » كعلم قائم بذاته ـ لعدم استطاعة دارسيه حتى الآن تحديد مادة هذا العلم . المقصود من هذا التمهيد الاشارة الى الصعوبات الرئيسية التى تواجه الدارس المبتدىء لعلم السياسة . ونسارع الى القول بأن علم السياسة موجود فعلا (بمادته ومنهجه) وان كان ـ وما زال ـ فى مرحلة التكوين . ولا ادل على ذلك من انتشار اقسام العلوم السياسية ، وتزايد اعداد هذه الاقسام فى معظم جامعات الولايات المتحدة الامريكية ـ الموطن الرئيسى لعلم السياسة الحديث ـ ومعظم جامعات العالم .

(*) استاذ مساعد ـ قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ بجدة

ولا تخفى اهمية « السياسة » واهمية دراستها بالنسبة للوجود والرخاء الانسانى . وكما قيل بأن الانسان « حيوان اقتصادى » ، وانه « حيوان اجتماعى » ، قيل ايضا انه « حيوان سياسى » . وهناك تقسيم مبسط لجوانب الحياة الانسانية يصنف الفكر والعمل الانسانى على هذا الكوكب فى ثلاثة جوانب رئيسية : اجتماعى واقتصادى وسياسى . فهناك سلوك انسانى يمكن أن يكون « اجتماعيا » ، وهناك آخر « اقتصاديا » ، وثالث « سياسيا » .

هذه الجوانب تترابط فيما بينها ترابطا قويا وتتداخل بحيث انها ـ فى معظم الاحيان ـ تأتى (مجتمعة) فى معظم كل سلوك انسانى تقريبا. وذلك التصنيف (رغم بساطته وعدم دقته) يدل على الصلة الوثيقة للعلوم الاجتماعية ـ تلك العلوم التى تتناول دراسة السلوك الانسانى . ويدل على قوة صلة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ـ بالذات ـ بالظواهر السياسية . ويعطى البعض « السياسة » الاهمية القصوى ، لأنها ـ غالبا ـ « تسيطر » على الجانبين الآخرين وتسيرهما الى حد ملموس . ولعل هذا الاعتقاد هو ما دفع ارسطو (اب علم السياسة) ـ ان صحت هذه التسمية ـ للقول ـ فى القرن الرابع قبل الميلاد ـ بأن علم السياسة هو « ملك » ـ او « ملكة » كما قال ـ العلوم .

وحتى الآن مازال « علم السياسة » ـ كما قلنا ـ فى مرحلة التكوين، ومازالت « مفاهيمه » و « نظرياته » فى طور التجريب والملاحظة. فدراسة « السياسة » دراسة تجريبية (لمعرفة « ما هو كائن » عن طريق التجريب والملاحظة) لم تبدأ الا عقب الحرب العالمية الثانية ، ومن هنا تأتى حداثة هذا « العلم » . ان قواعد ومفاهيم هذا العلم ـ حال قواعد كل العلوم الاجتماعية ـ مازالت عرضة للنقض ، بسبب هذه الحداثة ، وصعوبة التنظير واستخلاص قواعد عامة ثابتة فى ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، و « علم السياسة » بصفة خاصة .

ويعرف « العلم » بأنه : مجموعة من القواعد والاحكام التى تتعلق بجانب ما معين من جوانب الحياة . كما يعرف على انه : طريقة معينة للكشف عن الحقيقة ـ فى جانب معين من جوانب الحياة . انه « المعرفة » (فى جانب معين من جوانب الحياة) تكتسب عن طريق التجربة والملاحظة الانسانية (١) . العلم هدفه الاساسى هو : البحث عن الحقيقة ، معرفة

---

(١) انظر على سبيل المثال :

E. Segal and G. McCain, **The Game of Science**, (Belmont, Calif· : Brooks/Cole, 1969)·

« ما هو كائن » ، عكس المثاليات والفلسفات (أو الآراء واللاعلم) التى ـ رغم عدم تجاهلها لما هو كائن ـ تبحث وتركز ـ بصفة رئيسية ـ على « ما يجب أن يكون » .

هذا التحليل المختصر ينطبق على المفهوم الحديث لـ « علم السياسة »، فحتى يحق لنا أن نسمى علم السياسة علما ، لابد من أن نتأكد من انطباق شروط العلم على مفاهيمه بصفة عامة . وقد لزم الاشارة الى هذه النقطة نظرا لارتباط علم السياسة بـ « الفلسفة » ، واستمرار هذه الصلة حتى الآن ـ رغم تغير (أو وجوب تغير) مضمونها ، فالى وقت قريب كان الكثير يعتبرون دراسة السياسة فرعا من فروع الفلسفة . صحيح أن « علم السياسة » يدين فى نشأته الى الفلسفة ، ولكنه ـ ومنذ كتابات ارسطو ـ بدأ يبتعد عن الفلسفة ويقترب الى « العلمية » بخطوات لا بأس بها ـ وان كانت بطيئة ومتباعدة .

وسنناقش صلة علم السياسة بـ « الفلسفة » ـ أو الاصل الفلسفى لعلم السياسة ـ فيما يلى وبعد أن نتعرض ـ باختصار شديد ـ الى تحديد الظاهرة التى يتناولها علم السياسة .

ماهية علم السياسة وحدوده :

لسنا هنا بصدد مناقشة تعريف « علم السياسة » ، فهذا يتم تناوله عادة فى كتب المقدمات . ولكن يبدو ان من المستحسن تذكير القارىء بأكثر التعاريف قبولا لعلم السياسة ـ حتى الآن . ذلك يوضح لنا « مادة » علم السياسة والتى يتوقف على معرفتها معرفة وتحديد الظواهر (العلوم) الاخرى التى لها ارتباط او صلة بعلم السياسة .

ان معرفتنا وتحديدنا « مادة » علم السياسة يمكن أن يحدد لنا منهج البحث (المناسب) فى علم السياسة . والعلم لا يستقيم الا بتوفر ركنيه الاساسيين : المادة والمنهج . اذاً التعريف بعلم السياسة ـ او اى علم آخر ـ له الاهمية العظمى ، لأنه يحدد لنا مادة هذا العلم (الظاهرة او الظواهر التى يتناول دراستها) ومنهج البحث « الملائم » لدراسة تلك الظاهرة .

وكما قلنا ، ان تحديد تلك الظاهرة يحدد لنا الظواهر الاخرى ذات الصلة بـ « مادة » على السياسة . ومعروف أن « الظواهر الاخرى » هى عبارة عن مواد لعلوم اخرى ، كل علم يتناول مادة معينة ، فعلم الاجتماع

(مثلا) يتناول ظاهرة « الإجتماع الانسانى » ، وعلم النفس يتناول ظاهرة السلوك الانسانى العقلى والعاطفى ، وهكذا .

ان علم السياسة الحديث لا يعترف بالمصطلحات والمفاهيم الذاتية. وعلماء السياسة المعاصرون ينظرون الى السياسة ـ على انها شىء مجرد ـ لا يحمل فى طياته خيرا او شرا . فنظرا لكونه « علما » فان دارسيه يبذلون اقصى الجهود لاستبعاد المصطلحات والتعريفات الذاتية التى تحمل شيئا ـ ولو قليلا ـ من نظرة « ما يجب ان يكون » . ومن هنا عكف اولئك الدارسون على تحديد مادة علم السياسة تحديدا موضوعيا ، وبالتالى استخلاص تعريف محدد موضوعى لعلم السياسة .

ومن ابرز التعريفات لعلم السياسة ذلك التعريف الذى يقول : ان علم السياسة ـ هو علم « الدولة » ، اى ان ظاهرة « الدولة » هى موضوعه . ولكن يؤخذ على هذا التعريف كونه يركز على « الدولة » فقط ، ذلك المخلوق الحديث والذى ظهر عقب « تنظيمات » عديدة تشبه « الدولة » ، اقامتها ـ وما زالت ـ المجموعات البشرية . كما ان الدولة ليست الطرف الاوحد الذى يشكل الظاهرة السياسية .

ويعتبر تعريف ديفيد ايستون David Easton لعلم السياسة والذى يقول : ان علم السياسة هو دراسة التخصيص السلطوى للقيم من اجل المجتمع (٢) ، اكثر التعريفات قبولا الآن .

وعندما نأخذ بهذا التعريف نجد أن « السلطة » Authority/power هى الاقرب لأن تكون ظاهرة (مادة) علم السياسة . او ـ كما يقول محمد طه بدوى : مفهوم الاساس Basic concept لعلم السياسة (٣) . ويشيع استخدام لفظى السلطة السياسية Political authority والقوة الساسية Political power كلفظين مترادفين لهما معنى واحد . وتعرف السلطة على انها : قدرة اعلى جعل ب يقوم بعمل ما يريده أ ، سواء اراد ب ذلك أو لم يرد .

فالسلطة السياسية هى وسيلة تستخدمها الجهة الحاكمة لجعل

---

(٢) David Easton : **A Framework for Political Analysis**. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1964), p. 51

(٣) انظر د. محمد طه بدوى : مدخل الى علم العلاقات الدولية . (بيروت ـ دار النهضة العربية ١٩٧٢ م) ، ص ٧ ـ ٢٩ .

الجهة المحكومة تعمل ، او لا تعمل اشياء معينة ، فى اطار ما يسمى ـ عادة ـ بالمصلحة العامة . وهى العلاقة الرئيسية التى تربط بين الحاكم والمحكوم . ويعرفها الكثير بانها : علاقة سيطرة تعتمد على فكرة توفير حماية ورخاء المجتمع . انها علاقة طاعة ، فيها يعترف شخص ما بحق آخر فى تنظيم وتوجيه عمله .

وتتميز السلطة السياسية عن غيرها من انواع « السلطات » الاخرى بكونها عامة Public غايتها حكم مجتمع ما . وهى بهذا تختلف عن السلطة الابوية او سلطة « كبير العائلة » .. الخ . كما تتميز بخاصية الالزام والاكراه . ويضيف البعض الى خصائصها خاصية « الشرعية » ـ او رضاء المحكومين بتلك السلطة وبقراراتها .

فالسياسة ـ على هذا الاساس ـ هى محصلة ترابط انسانى تقوده « سلطة » تهتم بالتخصيص « السلطوى » للقيم فى المجتمع . انها الترابط الناتج عن وجود اناس يقررون واناس يقرر لهم .

ان السياسة هى : عملية اتخاذ القرارات Decisions التى تحدد كيفية توزيع القيم (بما فى ذلك العينات المادية والخدمات) ، وتتضمن كذلك الاجراءات Processes (الملزمة) التى تؤدى الى تنفيذ تلك القرارات . وبذلك يتميز مجال « علم السياسة » عن مجالات غيره من العلوم

اذن ، الظاهرة الانسانية التى يعنى بها « علم السياسة » هى ظاهرة « السلطة » ، وكل ما له علاقة بتلك الظاهرة . ان تحديد مادة علم السياسة ـ كما قلنا ـ يحدد لنا الظواهر الاخرى التى لها علاقة بتلك المادة ، او موضوع علم السياسة . ولما كان الكثير من الظواهر الاخرى ـ وخاصة الاجتماعية ـ يشكل علوما اخرى ، لذا تكون هناك ـ بالضرورة ـ علاقة بين علم السياسة ـ السلطة ـ والظواهر الاخرى ، اذا سلمنا بالترابط القوى الملموس لكل الظواهر الانسانية . ومن هنا تنشأ علاقة علم السياسة بغيره من العلوم .

وسنناقش هذا الترابط وتلك الصلة بعد ان نتعرف على صلة علم السياسة بالفلسفة .

الاصل الفلسفى لعلم السياسة : استمرار الصلة :

خضعت كل جوانب الحياة تقريبا (وبالذات ما يسمى الآن بالعلوم الاجتماعية) للمداخل Study approaches المثالية والفلسفية ،

وذلك منذ بداية التاريخ الانسانى حتى عهد قريب (٤) . فكانت تلك المداخل تركز على « ما يجب ان يكون » و تعطى تفسيرات شبه ذاتية اوقائع الحياة . ويعتبر الكثير تلك النظرة اهم سمة من سمات او خصائص ما يسمى ـ عادة ـ بعصور « التخلف » فى التاريخ الانسانى .

وجاءت الثورة التجريبية التى وضعت العالم على طريق«الازدهار» المادى (وربما المعنوى فى بعض الحالات) ، ومكنت الانسان ـ لاول مرة ـ من تسخير البيئة التى يعيش فيها ، بشكل لم يسبق له مثيل ، لاغراضه. وشملت الثورة التجريبية (حديثا) دراسة السياسة كغيرها من جوانب الحياة الاخرى . واصبحت « السلوكية » (دراسة السلوك الفعلى للاطراف محل الدراسة بدلا من التركيز على الجوانب الاخرى كالتنظيم) بمثابة الشرارة التى انطلقت من الطفرة التجريبية لتعم كافة العلوم الاجتماعية ، ومنها « علم السياسة » .

على أن دراسة السياسة دراسة موضوعية تامة مازالته ـ كما قلنا ـ فى مرحلة الطفولة ، وذلك ـ بصفة رئيسية ـ بسبب طبيعة الظواهر السياسية وارتباطها الاكيد بالانسان ككائن مفكر .

لقد ساوى ارسطو بين العلم والفلسفة واعتبرهما شيئا واحدا . حيث عرف ارسطو الفلسفة بأنها العلم الذى يبحث عن العلل والمبادىء الاولى للاشياء . وينقسم العلم ـ فى رايه ـ الى قسمين نظرى وعملى(٥). غير أن مفهوم كل من العلم والفلسفة اصبح مختلفا فى العصر الحديث عن تعريف ارسطو وغيره من القدماء .

وقد كانت كل العلوم الحالية ـ حتى بزوغ العصر الحديث ـ تحت مظلة الفلسفة ، ثم بدات تلك العلوم تنفصل وتستقل (واحدا تلو الآخر) عن الفلسفة ، عندما وصل الفكر البشرى الى مرحلة نبذ المثالية الفلسفية

---

(٤) يعد البعض كتابات الفيلسوف الفرنسى ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠ م) بداية العصر التجريبى فى العلوم الانسانية . وقد نادى ديكارت بعدة مبادىء ساهمت فى تغيير مجرى الفكر البشرى ، ومن ضمنها المبدأ الذى يقول بعدم التسليم بشىء ما لم يفحصه العقل وتتحقق منه بالامتحان . بينما يعتبر البعض الفيلسوف الانجليزى فرنسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦ م) صاحب الفضل الرئيسى فى ذيوع هذا المنهج . وقد دعى بيكون الى وجوب استخدام التجريب والتمحيص فى فهم ودراسة الكون والحياة .

(٥) د. محمد على ابو ريان . **الفلسفة ومجالاتها** ، الطبعة الثالثة . (الاسكندرية ـ دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٢) ص ٧٣ .

والاتجاه الى فهم الواقع كما هو . وهذا الاتجاه عرف بمرحلة او مبدأ النسبية Relativism .

تلك الحقيقة دفعت ببعض المفكرين الى المناداة بالغاء الفلسفة . ولكن الفلسفة بقيت وستبقى ما بقى انسان على وجه هذا الكوكب . ذلك انها ـ اى الفلسفة ـ تشبع حاجة انسانية هامة ، فهى الخيال والفكر الذى يقدم الافتراضات المتعلقة بالحياة . تلك الافتراضات او المقولات تمثل التحدى الازلى للانسان الذى عليه مواجهته بمزيد من البحث والعلم ، كلما اراد ان يرتقى حضاريا وعلميا . ولا يمكن تصور نضوب معين الفلسفة الا فى حالة واحدة ، الا وهى حالة توقف التأمل الانسانى بشكل نهائى . وهذا ـ دون شك ـ لن يحصل الا عند توقف الحياة البشرية تماما .

ومازالت صلة معظم العلوم المعاصرة قائمة بالفلسفة . ولكن طالما ظلت الفلسفة مرتبطة بـ « مايجب ان يكون » ، فانها ـ بذلك ـ تقف على طرفى نقيض مع العلم الذى يعنى بـ « ما هو كائن » . ولكن ماذا تكون الفلسفة اذا لم تعتبر علما بالمفهوم الحديث للعلم ؟ .

تعتبر الفلسفة هى « المعرفة » بصفة عامة (٦) . والفلسفة تعنى باختبار (اختبارا تتدخل فيه الذاتية بشكل ملحوظ) ونقد المبادىء والاحكام المستخدمة فى العلم بصفة خاصة والحياة اليومية بصفة عامة . ومحور الاهتمام فى الفلسفة ينصب على مدى وجود التناقض فى تلك المبادىء والاحكام . وتقف حدود المعرفة الفلسفية عند هذا الحد ، حيث لا تقدم تفسيرا (حقيقيا) للواقع الملموس (٧) ، وهنا يأتى دور العلم . فالعلم يهتم بمدنا بذلك التفسير عن طريق البحث والتجريب .

وترجع كلمة فلسفة Philosophy الى اصل يونانى قديم . فكلمة فلسفة مركبة من مقطعين Philo وتعنى ـ باليونانية القديمة ـ (محبة) و Sophia ومعناها (الحكمة) . فيكون معنى الكلمة الحرفى هو : محبة الحكمة . وكان ذلك التعريف هو السائد لدى القدماء . وحاليا تعرف على انها : « البحث الحر الاستدلالى » (٨) . ويعرف جون ليوليس الفلسفة على انها : « هى مبدأ لتوجيه الانسان فى

---

(٦) هناك من يعتبر الفلسفة « العلم الاجتماعى الام » . ولكن ، وبما ان كل العلوم تقريبا تفرعت من الفلسفة ، فانه لا يصح تصنيف الفلسفة ضمن العلوم الاجتماعية . والفلسفة ـ فى راينا ـ هى حقل اصيل فريد ، انها ام العلوم كلها .

(٧) المرجع السابق ، ص ٧٣ ـ ١١٠ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢١ .

سلوكه ازاء العالم المحيط به » (٩) .

وهذا يعنى ان اعتناق الانسان لمبدأ او فلسفة ما هو الذى يحدد ويوجه ـ ولو الى حد ما ـ سلوكه فى مجتمعه والعالم بصفة عامة . من هنا نجد ان كل انسان (تقريبا) على وجه البسيطة هو ـ بالطبيعة ـ فليسوف .

ومجال الفلسفة هو الحياة وما وراء الحياة والسلوك الانسانى ككل. وفى العصر الحالى ، وبعد ان انفصلت معظم العلوم القديمة ـ كعلم النفس والفيزياء والرياضيات وعلم السياسة ـ عن الفلسفة اصبحت دراسة الفلسفة اضيق ، ولكنها اكثر تركيزا وتحديدا . وللفلسفة الآن ميادين رئيسية ثلاثة هى : الحق والخير والجمال .

وفى العصر الحديث تقسم دراسة الفلسفة ـ عادة ـ الى عدة اقسام وفروع من اهمها : علم الاخلاق (ومبحثه مفهوم الخير) وعلم المنطق (ومبحثه ومادته مفهوم الحق) وعلم الجمال ، وفلسفة القانون .. الخ.

ان المدخل الفلسفى او النظرة الفلسفية فى دراسة السياسة تبدأ من مقومات عقائدية او اخلاقية معينة ، وتبنى تحليلها ونظرتها على تلك المقدمات لتنتهى بايراد « ما يجب أن تكون » عليه الشئون السياسية محل الدراسة (١٠) . كما تقدم الفلسفة تفسيرات للظواهر تنطلق من مقدمات معينة لم تثبتها التجربة المقنعة . وتقترح تحليلات هذه الوسائل التى تحقق الاهداف المثالية (النموذج المثالى) أو الفاضلة ـ كما يعتقد هذا النوع من المحللين .

ان اية دراسة للسياسة تتبع هذا المنهج لا تتمخض عنها نتائج مجردة وموضوعية ؛ فتنتفى عنها ـ بذلك ـ صفة « العلمية » ، وتصبح (فى كثير من الحالات) مجرد فلسفة سياسية او نظرية فلسفية سياسية. ولقد قلنا ان هذا المنهج فى دراسة السياسة هو أول وأقدم منهج اتبع

---

(٩) جون ليولبس . **مدخل الى الفلسفة** . (القاهرة : الدار المصرية للكتاب ، ١٩٥٧ : ترجمة انور عبد الملك) ، ص ١٢ . ويرى « كانت » أن ميل الانسان الى التساؤل عن المصير والكينونة هو الذى يدفع به رغما الى أن يتفلسف . فالانسان ـ فى رأى كانت وايضا شوبنهور ـ هو « حيوان ميتافيزيقى » دائم التساؤل عن حقيقة وجوده ومصيره .

(١٠) انظر ايضا : د. بطرس بطرس غالى ، و د. محمود خيرى عيسى ـ **مبادىء العلوم السياسية** . الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) ، ص ٢٨ .

فى دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، والسياسية منها على وجه الخصوص . فلقد بدأ « علم السياسة » اول ما بدأ كـ «فلسفةسياسية» حتى بعد ان خطا به ارسطو الخطوة الاولى العملاقة نحو « العلمية » ـ عندما نادى وعمل على دراسة الواقع السياسى بدلا من صياغةالمثاليات ـ استمر استخدام هذا المنهج ، ومازال مستخدما ، فى دراسة وتحليل الظواهر السياسية .

فهناك من الفلاسفة السياسيين المعاصرين من يدعو الى وجوب تدخل الدولة فىشئون المجتمع الاقتصادية الرئيسية حتى تضمن مصلحة الجماعة وعدم طغيان الفرد على تلك المصلحة .. ومنهم من يدعو الى العكس . وهناك من ينادى بوجوب الغاء نظام الدولة القومية ، واقامة دولة عالمية واحدة تخضع لسلطة « حكومة عالمية موحدة » .. الخ .

وتكمن صلة علم السياسة بالفلسفة ـ بصفة رئيسية ـ فى التقاء هذين الحقلين فى الاتفاق على بعض الاهداف الرئيسية ، فاغلبالفلاسفة السياسيين دعوا الى تحقيق السلام كهدف نهائى .. قد يأتى مرادفا لـ « السعادة » التى يهدف ويدعو الى تحقيقها معظمالفلاسفة السياسيين ـ مع اختلاف مفهوم « السعادة » بالطبع من فيلسوف لآخر . ويقترح كل منهمالوسائل « المناسبة » ـ فى رايه ـ لتحقيق هذا الهدف الفاضل، او الذى يمثل (عند كثير منهم) « الفضيلة » نفسها .

ومن ناحية اخرى ، فان علماء ودارسىالسياسة يدرسونالسياسة بهدف معرفة الظواهر السياسية اولا (العلم) ، ثم محاولة التاثير فىتلك الظواهر (الفن) ـ بتغييرها وتوجيهها لتحقيق السلام والسعادةللبشر. اى التغيير « الايجابى » الذى يحاول تحقيقه معظم دارسى السياسة والمتخصصين فيها ـ كما يدعون على الاقل .

فهنا يلتقى علماء السياسة بالفلاسفة السياسيين لتحقيق هدف واحد وان اختلفت الوسائل . علماء السياسة لا يقبلون النتائج التىياتى بها الفلاسفة السياسيون الا اذا اثبتتها التجربة فى الواقع . وبذلكتكون النتائج التى يتوصل اليها عالم السياسة هى نتائج وقواعد موضوعية . عكس النتائج والاحكام التى يصدرها الفلاسفة ، والتى تنطلق وتعتمد على مقدمات لم يثبت التجريب صحتها ـ او صحة معظمها على الاقل .

خلاصة الامر ، أن الفلاسفة السياسيين يركزون على « ما يجب أن يكون » عليه المجتمع ، بينما يركز علماء السياسة على معرفة « ما هو

كائن » فعلا (عن طريق التجربة والتمحيص العلميين) حتى يمكنهم وصف « الحلول » التى تحقق السلام والرفاهيـة للمجتمع بنـاء على الواقع . ورغم اتجاه علم السياسة الحديث الى الابتعاد عن الفلسفة ، والاقتراب من « العلم » وميل علماء السياسة المعاصرين الى تجنب النظريات الذاتية Value theory الا أن الكثير من علماء السياسة مازالوا يعتبرون معظم الفلسفة « السياسية » جزءا من النظرية السياسية العامة .

ولذلك ـ كما نعرف الآن ـ اسباب اهمها حداثة علم السياسة ـ هذه الحداثة تقتضى فى كثير من الاحيان اللجوء ـ عند محاولة تصوروبناء قواعد ونظريات عامة فى السياسة ـ الى الافتراض النظرى . مثل ذلك الافتراض لا يخلو ـ غالبا ـ من مكونات ذاتية تعكس تصـور البـاحث الشخصى لبعض المتغيرات السياسية .

ان ذلك ـ كما يقول محمـد طه بدوى ضمنيا ـ لا يسقط عن علم السياسة طابعه التجريبى الذى يجب أن يلتزم به ليعتبر علمـا . وذلك شريطة ان :

هذا الافتراض النظرى سيظل على الدوام خاضعا للتحقيق المستمر بمواجهته بأحداث الواقع ، حتى اذا ما ثبت عدم التقـائه بالواقع عدل عنه الى غيره ، وهكذا (١١) .

ان نشاة علم السياسة نفسها اعتمدت على الافتراض (١٢) النظرى بأن هناك ظاهرة مميزة اسمها « السـلطة » تشكل مادة لعـلم مميز هـو علم السـياسة .

ويلاحـظ الدارس لعـلم السياسـة ان الكثير من « النظـريات » السياسية المعاصرة تقوم على افتراضات Normative approach لم تثبت صحتها بشكل علمى تام ، نظرا لحداثة التنظير فى علم السياسة وعدم توفر المدة الزمنية الكافية لاختبار تلك الافتراضات فى مقابل الواقع

---

(١١) د. محمد طه بدوى : **مدخل الى علم العلاقات الدولية** . ص ٢٣ ـ ٢٤ بالذات . وقد انصب تحليل الدكتور بدوى فى كتابه المذكور على علم العلاقات الدولية وليس على عـلم السياسة . ولكن ، وبما ان العلم الاول فى فى النهاية ـ كما يعتبره الكثيرون ـ فرعـا من العلوم السياسية نرى ان تحليل الدكتور بدوى ينطبق ايضا على علم السياسة الاب .

(١٢) أصبح ذلك « الافتراض » ـ فى راى معظم علماء السياسة ـ حقيقة واقعـة ولم يعد افتراضـا . رغم أن البعض مازال يعتبره كذلك .

ومما يدعم هذا الاستنتاج هو أن لفظى « النظرية السياسية » Political theory و « الفلسفة السياسية » Political Philosophy يستعملان احيانا كثيرة كمترادفين . وذلك رغم الفارق الواضح بينهما ـ اذا اخذنا فى الاعتبار المفهوم الحديث لكلمة « نظرية » .

ومع ذلك اقتضت حداثة علم السياسة وصعوبة تجريب الكثير من المفاهيم المستخدمة فى التحليل السياسى ، اعتبار الكثير مما يندرج الآن ضمن الفلسفة السياسية جزءا من النظرية السياسية ـ بمعناها العلمى ـ حتى يثبت العكس (١٣) .

وبذلك « تستمر » الصلة الوثيقة بين علم السياسة (الوليد السائر فى طريق الاستقلال والشبه المستقل الآن) والفلسفة (الام) . وذلك على الرغم من نبذ الكثير من علماء السياسة للكثير من نظريات وآراء الفلسفة السياسية التقليدية واتجاههم المتزايد نحو التجريب Empricism .

وبناءاً على هذه الصلة بين الفلسفة وعلم السياسة ، كان من الطبيعى أن تنشأ علاقة وثيقة بين فروع الفلسفة الحديثة وعلم السياسة . وتاتى هذه الصلة من امكانية استفادة دارسى السياسة من قواعد واستنتاجات تلك الفروع لفهم الظواهر السياسية . ويبدو أن علم الاخلاق Ethics هو من اكثر فروع الفلسفة اهمية لدارسى السياسة .

ويعرف علم الاخلاق على انه : العلم الذى يوضح الخير والشر(١٤) وموضوعه (أو مادته) هو : اعمال الناس ، حيث يعنى هذا الحقل بدراسة تلك الاعمال والحكم عليها بالخير أو الشر . والمقصود بـ « اعمال الناس » تلك الاعمال التى تصدر من الفاعل عن عمد واختيار وقت صدورها . ويعنى علم الاخلاق بتحليل هذه الاعمال والحكم عليها بالخير أو الشر(١٥). وتخرج عن موضوع علم الاخلاق الافعال التى تصدر عن غير ارادة وشعور، ولا يمكن الاحتياط لها . فمثل هذه الاعمال اللاارادية لا يصدر حكم

---

(١٣) Michael Hass and Henry Kariel (eds·) : **Approaches to the Study of Politics,** (Scranton, PA. : Chordler, 1970), pp. 74-121·

انظر ايضا :

Abraham Kaplan : **The Conduct of Inquiry** : (San Francisco : Chandler, 1964).

(١٤) احمد امين . **كتاب الاخلاق** . (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٩) ، ١٢ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٤ .

بشانها . والغاية من دراسة علم الاخلاق هى : توضيح الخير والشر (أو الصحيح والخطأ) للناس بهدف حفزهم على اتيان الخير وتجنب الشر (١٦).

وبصفة عامة ، تظهر الصلة بين علم الاخلاق وعلم السياسة فى التالى :

ا ـ القانون : ان القانون السائد فى الدولة يرجع اصله الى عقائد ومعطيات خلقية معينة . وان علاقة القانون الوثيقة بالاخلاق هى علاقة متبادلة Mutual ، فمعظم القواعد القانونية هى وليدة افكار معينة . كما ان بعض القواعد القانونية التى تسنها الدول تؤثر على بعض الاسس الخلقية التى يتمسك بها غالبية السكان . فقد تلغيها او تغير فيها بعض الشىء . وعادة ما يلجأ عالم السياسة الى علم الاخلاق عندما يكون بصدد دراسة الاصل الاخلاقى لبعض التشريعات السياسية والاجتماعية .

ب ـ الدولة : ان اصل نشوء الدولة (كتنظيم يؤدى وظائف معينة) يرجع ـ بصفة رئيسية ـ الى اسس خلقية ، حيث يبرر وجود الدولة الى اساس خلقى ـ تحقيق الخير او الصالح العام .

وبعد ان ناقشنا صلة علم السياسة بالفلسفة ، نتحول الآن الى مناقشة علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى ـ وخاصة الاجتماعية . ومن البديهى أن تتركز تلك المناقشة على محاولة تحديد علاقة مادة علم السياسة بمواد العلوم الاخرى ، وتحديد نقاط الاهتمام المشترك (الذى يمثل هذه العلاقة) بين علم السياسة والعلوم الاخرى .

وقد راينا ان من المستحسن ايراد تعريف مختصر جدا لكل علم وتحديد مجاله ، حتى يمكن رؤية الصلة بينه وبين علم السياسة بشكل أوضح .

العلوم :

هناك عدد من التصنيفات التى يوردها العلماء للعلم . وتتعدد تلك التصنيفات بتعدد القوائم التى يقدمها اولئك العلماء ، تصنيفا للعلوم المختلفة . وتعتمد معظم تلك التصنيفات على طبيعة منهج البحث Research method المتبع فى العلوم المختلفة .

---

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

فهناك من المختصين من يصنف العلوم فى قسمين رئيسيين :

ا ـ العلوم الطبيعية : Natural sciences وهى العلوم التى تعنى بدراسة الجماد والنبات وفسيولوجيا الانسان . ويدرج البعض الرياضيات ضمن هذه المجموعة .

ب ـ العلوم الانسانية : Humanties وهى العلوم التى تعنى بدراسة الانسان وسلوكه ، وبكل ما له صلة بذلك .

وهناك من يسمى القسم الاول بـ « العلوم الضبطية Exact sciences » على اعتبار أن النتائج التى يتوصل اليها الباحثون فى تلك العلوم تقترب كثيرا من التوحد ، بصرف النظر عن مكان وزمان البحث وشخصية الباحث . ويطلق على القسم الثانى مسمى معاكسا ، وهو « العلوم غير الضبطية Inexact Sciences » ، بناء على أن النتائج التى يتوصل اليها الباحثون فى العلوم الانسانية لا تفسر الواقع بصورة حتمية . بل ان تلك النتائج تميل للتأثر بمكان وزمان وشخصية الباحثين .

ولعل من أوجز تصنيفات العلوم واكثرها قبولا ، ذلك التصنيف الذى يقسم العلوم الى ثلاثة اقسام رئيسية هى :

ا ـ العلوم الطبيعية : وتشمل ما ذكر اعلاه عدا الرياضيات .

ب ـ العلوم الاجتماعية : Social Sciences وتشمل العلوم التاريخية والعلوم الاجتماعية .

ج ـ الرياضيات(١٧) .

وتكرر القول ان كل العلوم ترتبط ببعضها بصلات مباشرة وغير مباشرة ارتباطا شبه حتمى ، فهناك قاسم مشترك اعظم بين كل العلوم المعروفة الا وهو الانسان ، فالانسان هو الذى اكتشف وانشأ العلوم ،

---

(١٧) انظر فى هذا الصدد (على سبيل المثال) :

Ernest Nagel : The Structure of Science, (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1961).

وهو الكائن الوحيد ـ على حد علمنا ـ الذى يستخدمها استخداما ارادياً واعيا لخدمة اغراضه (١٨) .

واذا اخذنا بالتقسيم الاخير للعلوم ، نجد ان علاقة « علم السياسة » بالعلوم الطبيعية هى علاقة ضعيفة وشبه مباشرة فى احسن الاحوال ، بينما يرتبط علم السياسة ـ وهو علم اجتماعى ـ بالعلوم الاجتماعية الحالية الاخرى ارتباطا قويا مباشرا وشبه عضوى . اما علاقة السياسة بالرياضيات فهى علاقة شبه قوية ، ويلاحظ تزايد قوة هذه العلاقة فى الاونة الاخيرة .

وبما ان موضوع هذا الفصل هو ـ فى الاساس ـ محاولة تحديد علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الاخرى : فاننا سوف نمر مرورا سريعا جدا على علاقة علم السياسة بالعلوم الطبيعية والرياضيات ، علاوة على ان علاقة علم السياسة بهاتين المجموعتين من العلوم لاتستوجب التطويل . وفيما يلى نبدأ هذه المناقشة .

اولا : علاقة علم السياسة بالعلوم الطبيعية :

تاتى صلة العلوم الطبيعية بالعلوم الاجتماعية من حقيقة وجود التاثير الملموس لمعرفة « الاشياء » ـ كمعرفة خواص الذرة مثلا ـ على السلوك الانسانى وفعاليات الجنس البشرى ، فالانسان ـ كما هو واضح ـ هو القاسم المشترك الاعظم بين شتى فروع المعرفة . فكل العلوم ـ ومنها ما يسمى بالعلوم الطبيعية ـ هى من الانسان واليه .

وعندما نحاول استكناه صلة علم السياسة بالعلوم الطبيعية ، نجد ان هناك بعض العلوم الطبيعية ذات صلة شبه مباشرة ، وغير مباشرة بعلم السياسة . وتندرج ضمن هذا البعض علوم كعلم الكيمياء Chemistery . فلهذا العلم دور خطير فى حياة البشرية . ذلك انه يسهم ـ بشكل اساسى ـ فى كل منتجات الانسان المادية تقريبا ، وخاصة المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات العسكرية ، والادوية والعقاقير المختلفة ، ومعظم ما له صلة بالطب .

---

(١٨) ولعل من السهل أن نحدد السبب الرئيسى لمثل هذا التصنيف . فمبدأ التخصص كان ومازال ضرورة منطقية ، لان « العلم بحر » . والعقل الانسانى ـ مهما كان عبقريا ـ له قدرة محدودة جدا على التذكر والاستيعاب . وغنى عن القول انه حتى الشيخ الذى انفق عمره فى دراسة تخصص فرعى محدود يظل حتى الموت لم يؤت من العلم الا قليلا .

ويعنى علم الكيمياء بدراسة المادة Matter وفهم خواصها ، وذلك تمهيدا لايجاد الوسائل الفعالة لفصل المواد من خاماتها ،وتحضير مركبات جديدة مختلفة من المواد التى يستخدمها الانسان لأغراضه .

ولا تخفى اهمية اكتشافات هذا العلم بالنسبة للوجود البشرى ورفاهيته . فما تتمخض عنه ابحاث الكيمياء من استحداثادويةوعقاقير ووسائل تساعد على تخفيض معدل الوفيات وتحسين النسل اوالعكس، لها صلة بصحة واستمرارية المجتمع ، وبالتالى بنشاطه السياسى .

كما ان الكثيرين يرون بأن علم الاحياء Biology يرتبط بعلم السياسة ببعض الصلة . وعلم الاحياء هو العلم الذى يدرس الانسانمن الناحية العضوية . وهو يعنى بالتطور العضوى للانسان (ككائن حى) منذ الولادة وحتى الوفاة . كما يعنى بالكائنات الحية الاخرى .

ويجىء ارتباط علم السياسة بعلم الاحياء من وجود بعض المفكرين والفلاسفة السياسيين الذين ينظرون الى « الدولة » باعتبارها كائنا حيا شبيها فى تطوره بالانسان ، مما يتطلب (تبعا لهذه النظرة) الاستفادة من استنتاجات علم الاحياء ـ من حيث الشكل وليس المضمون بالطبع ـ فى دراسة الدولة بصفة خاصة والمجتمع السياسى بصفة عامة .

ويعتبر المفكر العربى العالمى عبد الرحمن بن خلدون من اوائل من نظروا الى « الدولة » على هذا الاساس ، ففى مقدمته الشهيرة ، يقول ابن خلدون ان الدولة لها اعمار طبيعية كما للاشخاص . ويمر عمر الدولة ـ فى رايه ـ بثلاث مراحل ، او ثلاثة اجيال :

أ ـ مرحلة الخشونة والشظف (النشاة) .

ب ـ مرحلة الترف والخصب (الشباب) .

جـ ـ مرحلة الدعة والاستكانة (الهرم) .

ومدة كل مرحلة ٤٠ عاما . وبذلك فان عمر الدولة ـ فى رايه ـ هو ١٢٠ عاما فى الغالب (١٩) . وبهذا يعتبر ابن خلدون « الدولة » مثل الكائن الحى ، يولد ويشب ويهرم ، ثم يموت .

---

(١٩) انظر : ساطع الحصرى . دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، (بغداد : مكتبة المثنى ، ١٩٦١) ، ص ٣٥٤ ـ ٣٨٩ .

ان النظر الى الدولة على أنها مثل الكائن الحى لها مايبررها ، فكل دولة تتطور (نموا واضمحلالا) . كما ان مكونات ـ او اعضاء ـ الدولة تترابط فيما بينها ، ويعتمد كل جزء بها على الآخر فى اداء وظيفةواحدة. وتظل الصلة بين علم السياسة وعلم الاحياء ناتجة من كون كلا العلمين يتناولان دراسة الانسان ، ولكن من جوانب مختلفة .

وما قيل عن الكيمياء وعلم الاحياء يمكن ان يقال عن علوم الفضاء والفيزيا وعلم الارض Geology والنبات وغيرها . ويعتبر علم الجغرافيا علما طبيعيا رغم ان البعض يعتبره علما اجتماعيا . والواقع ان الجغرافيا يمكن اعتبارها علما طبيعيا واجتماعيا فى آن واحد لطبيعة مجالها . وسنحاول التعرف على الصلة الوثيقة ـ وشبه المباشرة ـ بين علم السياسة والجغرافيا عند مناقشة علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية بعد أن اعتبرنا علم الجغرافيا اقرب فى مادته ليكون ضمن تلك العلوم .

وهناك ما سمى بـ « بحوث السلام » Peace Research او البحث من اجل السلام . وهو احد المداخل الحديثة لدراسة السياسة ، يستعمل ـ بصفة رئيسية ـ من قبل بعض المدرسيين فى الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد . وهو مدخل فلسفى ذو هدف محدد هو : ايجاد الوسائل الكفيلة بمنع الحروب واحلال السلام فى العالم بدلا من الصراع . وينادى اصحاب هذا المدخل ـ المحدود الانتشار ـ بوجوب اشراك كل العلوم فى محاولات حل مشاكل العالم السياسية . حيث يشارك فى مثل هذه البحوثمتخصصون فى كل العلوم ، فهناك فيزيائيون وكيمائيون ومهندسون .. الخ ، اضافة الىعلماء سياسةواجتماع..الخ.

بقى ان نتذكر انه يقل جدا ان تكون هناك ظواهر واحدة مشتركة تتم دراستها فى آن واحد فى كل من علم السياسة واى من العلومالطبيعية المختلفة .

ثانيا : علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية :

بعد الانفصال التدريجى للعلوم الاجتماعية الحالية عن الفلسفة ، يقال بأن كل تلك العلوم كانت تشكل علما اجتماعيا واحدا ـ يميل الكثير الى القول بأنه علم الاجتماع ـ ، ثم ما لبثت بعد ذلك ان تشعبت الى اقسام كثيرة ـ وفروع اكثر ـ بحيث تخصص كل قسم فى دراسة جانب واحد معين من جوانب الحياة . هذا التشعب افاد ـ ولا شك ـ المهتمين

بهذه العلوم وضاعف من فائدتها العملية للحياة الانسانية (٢٠) .

ولكن العلوم الاجتماعية مهما تعددت وتشعبت تظل مرتبطة مع بعضها ارتباطا وثيقا بسبب كونها كلها تتناول دراسة السلوك الانسانى ، فالتعريف السائد لـ « العلوم الاجتماعية » هو : دراسة الانسان فى المجتمع . أو كما قال موريس دوفرجيه : « العلوم الاجتماعية هى العلوم التى تعنى بالظواهر الاجتماعية » (٢١) . ويعنى بالظواهر التى تتمخض عن سلوك الانسان الاجتماعى .

وقد نتجت عن ذلك الترابط الحقيقتان الهامتان التاليتان اللتان يجب ان يعيهما دارسوا السياسة تماما ، وهما :

ا ـ اى تقدم فى البحث يتحقق فى علم اجتماعى ما (واية فائدة يحققها مثل هذا التقدم) يمكن ان تساهم كثيرا فى افادة واغناء بقية العلوم الاجتماعية الاخرى .

ب ـ فهم السياسة يعتمد كثيرا على فهم العلوم الاجتماعية الاخرى (ممثلة فى ابحاثها الاساسية) ذات الصلة الوثيقة بعلم السياسة (٢٢) .

والعلوم الاجتماعية الحالية عديدة ، كما انه قد تفرع عن كل علم ـ تقريبا ـ العديد من الفروع ـ والتى يعتبر بعضها علوما اجتماعية جديدة اخرى .

وسنحاول فيما يلى تحديد علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الرئيسية (وبعض فروعها) ذات الارتباط الوثيق بمادة علم السياسة .

(أ) علاقة علم السياسة بـ « علم الاقتصاد » :

يعرف بول ساموبلسون Paul Samuelson ـ صاحب اكثر كتب مقدمة فى علم الاقتصاد انتشارا ـ علم الاقتصاد Economics على انه :

---

(٢٠) انظر : د. محمد على محمد . **اصول الاجتماع الانسانى** ، (الاسكندرية : دار المعرفة الاجتماعية ، ١٩٨٠) ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٢١) Maurice Duverger : **An Introduction to Social Sciences** (New York : F. Praeger, 1964), p. 12.

(٢٢) G. Jocobsen and M. Lipman : **Political Science**. (New York : Barnes and Nobel Books, 1965), p. 3.

دراسة كيف يختار الافراد والمجتمع ـ باستخدام او بعدم استخدام النقود ـ توظيف الموارد الانتاجية النادرة المتاحة لانتاج سلع مختلفة خلال فترة ما ، وكذلك دراسة مسألة توزيع تلك السلع للاستهلاك ـ فى الحاضر والمستقبل ـ بين الافراد والمجموعات فى المجتمع (٢٣) .

ولقد تمكن علماء الاقتصاد من بناء العديد من المفاهيم والنظريات التى يمكن أن تمد الاقتصاد بالقدرة على فهم الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها : مما يمثل مساهمة علمية متطورة نتج عنها تدعيم التحليل الاقتصادى وجعله اكثر علمية ودقة . وبذلك اصاب علماء الاقتصاد نجاحا اكبر من زملائهم من دارسى العلوم الاجتماعية الاخرى فى تحقيق موضوعية وعلمية دراساتهم .

ويسود الآن الاعتقاد بأن مفاهيم ونظريات علم الاقتصاد تعتبر « ادق » من نظريات واستنتاجات العلوم الاجتماعية الاخرى ، وان علم الاقتصاد ـ بذلك ـ يعتبر من ادق واكثر العلوم الاجتماعية « علمية » . ويرجع ذلك ـ بصفة رئيسية ـ الى طبيعة « مادة » علم الاقتصاد ، والسهولة النسبية لوضع الظواهر الاقتصادية فى صور كمية ، وعلماء الاقتصاد يستطيعون الآن ان يشرحوا السلوك الاقتصادى الانسانى ، ويتنبأوا فى شأنه اكثر من قدرة علماء السياسة على شرح السلوك السياسى الانسانى والتنبؤ به .

تلك الحقيقة ادت الى لجوء بعض علماء السياسة الى علم الاقتصاد لاستعارة بعض مفاهيمه ، واستخدامها فى فهم بعض الظواهر السياسية ومحاولة التنبؤ بها . حيث يعتبر علم الاقتصاد الآن احد مصادر او وسائل التحليل فى علم السياسة . وسنعود الى هذه النقطة عندمناقشة المدخل لدراسة السياسة .

ان حداثة علم السياسة ، واستمرار كون مفاهيمه فى طور التكوين ادت (فى حالات كثيرة) الى ارتباط « علم السياسة » وتبعيته لعلوم اجتماعية اخرى اكثر صلابة واقوى عودا . وهذا ما حدث لعلم السياسة مع علم الاقتصاد . فنظرا لكون علم الاقتصاد يتناول السلوك الاقتصادى للانسان .. ذلك السلوك الذى له اثر هام جدا على سلوكه السياسى ،

---

(٢٣) Paul Somuelson : **Economics : An Introductory Analysis**, 5th, ed., (New York : McGraw-Hill, 1961), p. 6.

نجد ان هناك شبه تبعية بين علم السياسة (التابع) وعلم الاقتصاد (المتبوع) .

تلك التبعية مازالت قائمة فى كثير من الجامعات العالمية بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة . فكثيرا ما نجد ان دراسة السياسة تندرج ضمن دراسة الاقتصاد – او تتبع كليات الاقتصاد . خذ مثلا دراسة السياسة (قسم العلوم السياسية) بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .. انها تتم فى كلية الاقتصاد والادارة بتلك الجامعة . وفى جامعة القاهرة (مثل آخر) تدرس السياسة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بتلك الجامعة (٢٤) . وللتدليل أكثر على قوة العلاقة بين دراسة السياسة ودراسة الاقتصاد نذكر ان علم الاقتصاد كان يسمى « الاقتصاد السياسى » (٢٥) . اى انهما كانا يعتبران حقلا علميا واحدا .

كان ذلك الاجراء غير سليم ، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة كانت ومازالت – وستظل – قوية جدا ، وهذا لا يمكن انكاره – بحق – بحال من الاحوال . غير أن اختلاف مادة كل منهما يستوجب دراسة كل منهما على حدة ، ويحتم اعتبارهما علمين قائمين بذاتهما – رغم صلتهما الوثيقة ببعضهما .

ولا يمكن تصور ضعف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الا فى حالتين : ضعف تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية . وضعف تأثير المتغير الاقتصادى على سلوك الافراد والجماعات السياسى . هاتان الحالتان قليلتا الحصول . فلا توجد دولة واحدة فى العالم لا تتدخل – بطريقة او باخرى – فى اقتصاديات بلدها ، وربما لن توجد لارتباط السلوك الاقتصادى للانسان بسلوكه السياسى بشكل حتمى عبر كل العصور ، فالحالة الاقتصادية التى تكون عليها بلد ما تحدد – بقدر كبير – ولا شك طبيعة التنظيم والسلوك السياسى لذلك البلد . و « القرارات » السياسية – المنفذة – تؤثر بشكل واضح فى الحالة الاقتصادية ، وهكذا .

وفى مرحلة دراسة « الاقتصاد السياسى » كان علم الاقتصاد يعنى – بصفة رئيسية – بدراسة الوسائل الاقتصادية والسياسية الواجب

---

(٢٤) وفى جامعة الملك سعود بالرياض تتم دراسة الاقتصاد والسياسة والادارة وما الى الى ذلك ، فى كلية واحدة هى كلية العلوم الادارية فى تلك الجامعة .

(٢٥) Jacobsen and Lipman : **Political Science**, p. 3.

اتخاذها لتضمن البلد أن تكون قوية ومزدهرة . ويبرز المبدأ التجارى Merchantalism خير مثال على ذلك الاتجاه .

ولقد اتسع نطاق علم الاقتصاد فى الوقت الراهن ليشمل الانتاج والاستهلاك والتوزيع وسبل تحقيق النماء الاقتصادى . وكل هذه الجوانب مهمة بالنسبة للدولة (السياسة) ، فالدولة ـ اية دولة ـ يهمها أن تسير الامور فى هذه الجوانب بالشكل الذى يخدم هدفها فى أن تكون قوية ومزدهرة . حيث أن مدى « القوة » السياسية يتحدد (غالبا) بمدى « القوة » الاقتصادية للدولة .

وبناءاً على ذلك يهم الدولة او الحكومة (السياسة) سن القوانين والسياسات « الملائمة » لتنظيم الانتاج والاستهلاك والتوزيع والنماء . ويعنى ذلك قيام الدولة بوضع انظمة لمؤسسات الانتاج ـ انتاج السلع والخدمات ـ وجماعات العمال ، ووضع ضوابط وقوانين للاستهلاك ـ ومن ذلك وضع معونات حكومية للمواد الاساسية أو فرض الضرائب ونحو ذلك .

وتهتم الدول كثيرا بمسالة « التوزيع » ـ اى توزيع الثروة ـ انطلاقا من مبدأ تحقيق « العدالة الاجتماعية » ، والذى يعنى ـ من بين ما يعنى ـ محاولة القضاء على الفقر ، أو تخفيف حدته بين الطبقات الفقيرة من الشعب ، لما لذلك من علاقة وطيدة بالاستقرار السياسى . وبناءاً عليه تخضع بعض او معظم خطط التنمية الاقتصادية فى البلدان المختلفة لاشراف الحكومة ومتابعتها .

وحتى لو استثنينا ذلك الجزء من علم الاقتصاد والذى يركز على سلوك الفرد والمنشآت الاقتصادية بمعزل عن التأثيرات الغير اقتصادية ، نجد ان جزءاً كبيراً من علم الاقتصاد ـ بما فى ذلك دراسة الاقتصاد فى الدول الراسمالية ـ يختص بدراسة تأثير الدولة (الحكومة) على انتاج واستهلاك وتوزيع وتنمية الثروة . وبينما يعتبر علم الاقتصاد هذا التأثير (الحكومى) جزءاً من السلوك الاقتصادى العام للانسان ، نجد ان علم السياسة ينظر الى هذا التدخل (أو التأثير) على انه جزء من مجموع سلوك الدولة تجب دراسته وفهمه ضمن محاولة فهم سلوك الدولة ككل .

ويبدو ان الصلة بين هذين العلمين آخذة فىالتوثق اكثر ، لأن صلة

الاقتصاد بالسياسة فى عالمنا المعاصر تزداد تماسكا لتزايد أعداد الدول التى تتدخل فى اقتصاديات بلادها بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، فهناك الدول التى تطلق على نفسها « الدول الاشتراكية » ، والدول التى تدعى أنها تسعى لتحقيق مبدأ « العدالة الاجتماعية » عن طريق اقامة « دولة الرفاه Welfare State » ، أو غير ذلك .

ومن ناحية تدخل وتأثير الدولة ـ اية دولة ـ فى الشئون الاقتصادية فى بلدها ، نجد ان هناك (ضمن ما يسمى بنظريات واجبات الدولة) رأيين متنافرين :

١ ـ الرأى المؤكد لأهمية المجتمع فى الشئون الاقتصادية : اى تقديم مصلحة الجماعة ككل على مصلحة الفرد . وذلك يتم عمليا (عادة) بامتلاك الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية فى المجتمع . ويسود هذا الرأى فى ما يسمى بـ « الدول الاشتراكية » .

٢ ـ الرأى المؤكد لأهمية الفرد فى المجتمع : ويعنى هذا المبدأ اعطاء الفرد حرية القيام بالنشاط الاقتصادى دون تدخل كبير من الدولة . ويسود ذلك الرأى فى ما يسمى بـ « الدول الرأسمالية » .

ويجدر بنا التذكير بأن النظام الاقتصادى الاسلامى يقوم على مبدأ التوازن : أو عدم طغيان مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ، وعدم طغيان مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد . فهو ـ اى ذلك النظام ـ يأخذ بحل وسط « لا ضرر ولا ضرار » .

(ب) علاقة علم السياسة بـ « علم الاجتماع » :

اصطلح معظم العلماء فى الغرب على اطلاق مسمى يونانى (مشتق من لغة اليونان القديمة) على الكثير من العلوم المستحدثة منذ انطلاق الطفرة الصناعية الحديثة . وذلك كتعبير على احترامهم للحضارة الاغريقية القديمة ، وكمحاولة للتأكيد على « الاصل الاغريقى » للحضارة الغربية الحديثة . وعادة ما يتكون ذلك الاسم من كلمة مركبة من مقطعين هما اسم الحقل وكلمة علم Logy ، وهى عبارة عن تحريف لكلمة Logus بالاغريقية القديمة (٢٦) .

---

(٢٦) ومن الطريف أن نلاحظ ان مثل هذه التسمية لم تطلق على « علم السياسة » ، رغم ان هذا العلم نفسه كان (بصفة رئيسية) اختراعا يونانيا قديما ـ ان صحت هذه العبارة.

ومن الامثلة على ذلك لفظ سوسيولوجى Sociology او علم الاجتماع . حيث تعنى كلمة Socio المجتمع او الاجتماع ، وتعنى كلمة Logy علم . فيكون معنى هذه الكلمة هو علم الاجتماع .

ان علم الاجتماع يمثل المحاولة لتطبيق المنهج العلمى فى دراسة المجتمع الانسانى ، حيث يعرف علم الاجتماع غالبا بانه : « الدراسة العلمية للسلوك الانسانى الاجتماعى » (٢٧) . وميدان علم الاجتماع يكاد يغطى ميدان معظم العلوم الاجتماعية ، بما فيها علم السياسة ، فعلماء الاجتماع يركزون دراساتهم على المجتمع ككل . وهم يعتبرون الدولة (الوحدة السياسية الرئيسية فى المجتمع) على انها احد الانظمة الاجتماعية Subsystem التى توجد فى المجتمع الانسانى مادة علم الاجتماع . ولعل هذا هو ما دفع العالم الاجتماعى الشهير سيمور مارتن ليبست Lipset لان يقول ما معناه ان علم السياسة يمكن اعتباره كعلم فرعى Subfield لعلم الاجتماع (٢٨) .

ان اهم الاسس التى تقوم عليها العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، هو الافتراض بأن الانسان يظل ابدا ذلك الحيوان الاجتماعى (والاقتصادى والسياسى) ، وأن هذه الطبيعة تعنى حاجة كل انسان الى بقية الناس .. وتنتج عن هذه الخصيصةالاساسية حقيقتان ازليتان هما :

١ ــ حتمية العيش فى جماعة (باستثناءات جد نادرة) ، وهذه الحتمية تفرض :

٢ ــ الحاجة الى تنظيم هذه الجماعة (٢٩) .

= فغالبا ما يسمى علم السياسة بالانجليزية Political Science ، وبالفرنسية Science Politique ، كما هو معروف . ولا نعرف احدا من العلماء يسميه Politology او تسمية قريبة من ذلك . مع ملاحظة ان كلمة Politics ذات اصل يونانى ايضا، وتعنى فن التدبير فى المدينة او الدولة .

(٢٧) J. Goldthorpe : **An Introduction to Sociology,** (London : Cambridge Univ. Press, 1974), p. 3.

(٢٨) Seymour Martin Lipset : **Political Man,** (Garden City, N.Y., : Doubleday, 1960), p. 23

(٢٩) Bertrand Russel : **Political Ideals,** (London : Un. Books, 1963).

(ويفترض أن تكون العلوم الاجتماعية المصدر الاساسى لمقابلة حاجة الانسان الى تنظيم الجماعات الانسانية) .

وعالم الاجتماع يعنى ـ بصفة أساسية ـ بدراسة فعاليات التجمعات البشرية ، وعلاقة الانسان بالمجموعات الانسانية المختلفة كالاسرة وزملاء المهنة ، وحتى الدولة . بينما يركز عالم السياسة اهتمامه على دراسة القواعد التى تحكم علاقة الفرد (كعضو فى المجتمع) بالتنظيمات السياسية ، وعلاقة تلك التنظيمات بالفرد .

وهنا يبرز التداخل بين هذين الحقلين ، فعالم السياسة بحاجة لمعرفة خلفيات سلوك الفرد الاجتماعى والسياسى . وعالم الاجتماع يهمه معرفة الدور الذى تؤديه السلطة فى المجتمع ، وهكذا . ولقد زاد هذا التداخل ميل غالبية علماء السياسة المحدثين لاعتبار التنظيمات السياسية ككائنات اجتماعية ، وليس ككائنات قانونية ـ كما ساد الاعتقاد فى السابق . وهذا الميل ادى الى اتجاه علماء السياسة للاعتماد على الكثير من المفاهيم التى قام بتطويرها علماء الاجتماع .

وقد اتسع مجال علم الاجتماع وتشعب الى عدة فروع ، يعنى كل فرع بناحية معينة من المجتمع الانسانى . حتى أن الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع قد قسمت علم الاجتماع العام الى ٣٥ فرعا ، فهناك علم الاجتماع الثقافى ، وهناك علم الجريمة والاحداث ، وهناك علم الاجتماع السياسى (٣٠) . وقد نشأ الفرع الاخير مؤخرا . وهو علم يشترك فى دراسة ميدانه كل من علماء الاجتماع والسياسة . وهو يهتم بدراسة السلطة الاجتماعية وعلاقتها بسلوك الجماعات والافراد .

وهناك فرع آخر حديث النشأة من فروع علم الاجتماع اصطلح على تسميته بـ « علم السكان » Demography يرتبط بعلم السياسة بعلاقة وثيقة وهامة . ويعرف علم السكان على انه : « العلم الذى يدرس أعداد السكان (الحجم) والتركيب السكانى ، وتطور اولئك السكان فى مجتمع معين ، وكذلك العوامل التى تتدخل فى تحديد هذا التركيب ، وآثار هذا التركيب السكانى على الظروف الاجتماعية الاخرى (٣١) .

---

(٣٠) د. عبد الحميد محمود سعد . **المدخل المورفولوجى لدراسة المجتمع الريفى** ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ص ٢٩ .

(٣١) د. عبد الله الخريجى ، ود. محمد الجوهرى . **مقدمة فى علم السكان** ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩) ص ١٩ .

اى ان علم السكان يشتمل على الدراسة الكمية الاحصائية للسكان، ودراسة الاسباب التى تؤدى الى احداث بعض التغيرات فى السكان ، والنتائج التى تنتج عن تلك التغيرات (٣٢) . وعلم السكان نفسه يعتمد ـ بشكل واسع ـ على الكثير من العلوم الاخرى ، فاحصاءات السكان ، كالتعداد وسجلات الوفيات والمواليد .. ونحوها تمثل المادة الرئيسية التى يتناولها علماء السكان بالبحث . ولكن عندما يحاول عالم السكان ـ او الديموغرافى ـ تفسير الاحصاءات والسجلات التى لديه والاستفادة منها عمليا ، فهنا يجد نفسه مضطرا للاستعانة بعدد من العلوم الاخرى (٣٣) .

ومثلما يعتمد علم السكان على العلوم الاخرى ، فان الكثير من تلك العلوم يلتمس المساعدة من النتائج التى يتوصل اليها علماء السكان . ومن بين العلوم التى يرتبط بها علم السكان صلة وثيقة علم السياسة . وتتضح تلك الصلة ـ اكثر ما تتضح ـ فى تاثير المتغيرات السكانية على وضع الدول الداخلى والعلاقات الدولية . فغالبا ما تؤدى زيادة عدد اسكان بدولة ما الى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية النادرة المتوفرة بتلك الدولة ، الامر الذى يؤدى غالبا الى تزايد انشغال حكومة تلك الدولة فى ايجاد السبل الكفيلة بضمان مستوى معيشى مقبول لكافة سكانها .

كما ان النقص فى حجم السكان يمكن ان يؤدى الى نتائج ومشاكل تواجه الحكومات .. من ضمنها مشاكل نقص العمالة اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والعسكرية .

وتدل الكثير من الشواهد التاريخية ان حروبا كثيرة طاحنة بين كثير من الدول وقعت نتيجة الزيادة السكانية . حيث يعزو البعض سبب قيام اليابان ـ مثلا ـ فى عام ١٩٢٥ بغزو الصين الى الزيادة السكانية فى اليابان فى تلك الفترة .

ومعروف ان هناك ايديولوجيات ـ من ضمنها بعض نظريات الالمانى راتزل ـ تبرر شن الحروب والغزو عندما يزيد حجم السكان فى الدول الغازية، بحيث يشكل ضغطا مكثفا على الموارد الطبيعية المتاحة المتوفرة

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٣١ .

بتلك الدول . وسنناقش ذلك عند التعرض لمعرفة علاقة علم السياسة بالجغرافيا .

(ج) علاقة علم السياسة بعلم النفس (٣٤) :

كانت دراسة النفس البشرية ـ حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ جزءا من دراسة الفلسفة . غير ان بداية القرن العشرين شهدت نموا مضطردا فى كم وكيف للدراسة النفسية للانسان . وادى ذلك الى ظهور علم النفس Psychology الحديث . ان محاولة الانسان معرفة نفسه هى محاوله قديمة قدم الانسان . ولكن دراسة النفس كعلم منظم له قواعده واحكامه لم تنشأ الا حديثا ، ففى الحقبة الاخيرة تمكن علماء النفس من اكتشاف الكثير جدا من الحقائق عن السلوك الانسانى. كما قاموا بتطوير نظريات مختلفة عن مراحل نمو الانسان ونشاطه العقلى والعاطفى ، والعلاقات الاجتماعية الانسانية .

ويعرف « علم النفس » بأنه : « علم الحياة العقلية الانسانية » . وهذا التعريف يوضح لنا ان علم النفس يهتم بدراسة المشاعر الانسانية وبعمليات التفكير والقلق ، وما الى ذلك من مشاعر يتميز بها الانسان . ولكن علماء النفس لا يوقفون اهتمامهم على دراسة الشعور الانسانى فقط ، بل ان اهتمامهم بدراسة النفس الانسانية يمتد الى معرفة ماذا يعمل الناس ؟ . لذلك فان الكثير من علماء النفس يفضلون تعريف علم النفس بأنه : هو علم السلوك (٣٥) . ويفضلون التعريف الاخير على الاول .

ان شرح الظواهر السياسية والتنبؤ بها (هدف علم السياسة) يتضمن ـ بطبيعة الحال ـ شرح السلوك الانسانى والتنبؤ به . وهنا يبرز علم النفس كمصدر طبيعى وهام لدراسة السياسة وفهم خواصها. وعلى الرغم من وجود هذه الصلة بين الحقلين الا ان واقع علم السياسة وماضيه يشيران الى ان استفادة دارسى السياسة واستعانتهم (فى اطار دراستهم للسياسة) بعلم النفس كانت وما زالت دون المفروض .

---

(٣٤) يعتبر الكثير علم النفس علما طبيعيا لكونه يعنى بدراسة سلوك الانسان ككائن حى بوضعه العضوى ووضعه الاجتماعى . ولكن الكثير ايضا من المختصين يعتبرونه علما اجتماعيا ـ وهذا ما اخذنا به هنا .

(٣٥) George Fuller et al. (eds.) : **Understanding Psychology,** (Del Mar, Calif· : CRM Books, 1974), pp. 3-22.

فالكثير من علماء السياسة لا يهتم بالمتغيرات النفسية كما يجب ، والبعض يحاول استبعاد تلك المتغيرات فى تحليله ، والتأكيد عوضا عن ذلك على تأثير البيئة والمؤسسات ودورها فى تشكيل السلوك الانسانى. وهناك الكثير من الامثلة على قلة الاكتراث غير السليمة هذه ، فالكثير من المفاهيم المستخدمة فى دراسة السياسة ، كتحليل النسق والوظيفية البنائية والاتصالات ، والتى رغم انها لا تهمل العامل النفسانى تماما الا انها تركز – بصفة رئيسية – على العوامل غير النفسانية لشرح السلوك السياسى الانسانى والتنبؤ به .

ان الواقع يشير الى ان العديد من اهم التساؤلات السياسية هو بالطبيعة يتعلق بالنفس الانسانية ، فالتساؤلات عن كيفية تكوين الفرد والجماعات لاتجاهاتهم السياسية المختلفة ، وكيفية نشوء وتشكيل الراى السياسى لدى الافراد والجماعات ، وعن أسباب كون بعض الافراد متطرفين والآخرين محافظين ، وعن سبل تغيير الراى والاتجاه السياسى للافراد والجماعات .. كل هذه التساؤلات – وغيرها كثير – له صلة وثيقة بدراسات النفس الانسانية .

وفى الواقع ، ان مثل هذه التساؤلات – التى تظهر بوضوح صلة علم السياسة الوثيقة بعلم النفس – اصبحت تشكل فرعا من فروع علم السياسة الحديث وخاصة فى الولايات المتحدة . ويطلق على هذا النوع من الدراسات السياسية : دراسة الراى العام Public Opnion بينما تقع دراسة الراى العام فى المجتمع فى مجال علم النفس ضمن ما يسمى بعلم النفس السياسى .

ويهتم هذا النوع من المعرفة السياسية – النفسانية بدراسة العامل النفسى بصفة رئيسية ، والعوامل الاخرى بصفة عامة ، الكامنة خلف سلوك الجماعات المختلفة التى يتكون منها المجتمع كمجموعات الضغط المتنوعة ، وكذلك بدراسة نفسيات الجماهير Masses . كما تتناول هذه الدراسة بالتحليل مشاعر الناس خلال فترة معينة ، والدوافع التى يمكن أن تتحكم فى سلوكهم السياسى . ونعنى بالسلوك السياسى مدى الولاء والتأييد او اللامبالاة والمعارضة للسلطات الحاكمة او المرشحة للحكم .

والراى العام (غير الراى الفردى لشخص او اشخاص ما) هو عبارة عن اعتقاد العامة ومشاعرها المختلفة نحو مسائل عامة معينة تمس المجتمع ، وبالذات فيما له علاقة بسياسات الحكومة داخليا وخارجيا .

فكراهية الشيوعية (مثلا) من قبل معظم الشعب الامريكى تشكل جزءاً من معطيات الراى العام الامريكى حاليا . وتلك المعطيات بعضها ثابت على المدى الطويل ، بينما البعض منها قد يتغير بين يوم وآخر .

وهناك مصطلح سياسى هام قريب الشبه من مصطلح « الراى العام » رغم اختلاف مضمونه ، وهو ما يسمى بـ Political Socialization او التوجيه الاجتماعى السياسى . ان كل مجتمع تقريبا يحاول بطريقة او بأخرى توجيه الافراد فيه لاحترام واجلال قيم ورموز ومفاهيم معينة ، وخاصة بالنسبة للسياسة وعلاقة الفرد بالنظام الاجتماعى والسياسى السائد .

وتلك ــ بصفة عامة ــ وسيلة ــ كما يقول لانجتون ــ يستخدمها المجتمع لضمان استمرارية بنائه السياسى او حضارته السياسية Political Culture (٣٦) . فهذه العملية الغرض منها : دفع الفرد لاحترام وحب نظام مجتمعه السياسى والاجتماعى بهدف تدعيم ذلك النظام وضمان استمراريته . ويتم ذلك عن طريق وسائل مختلفة أهمها الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام ونشاطات الحكومة المختلفة . وتقع دراسة هذه الامور ضمن مجال علم النفس ، ولكن تلك الدراسة تهم كثيرا علماء السياسة وعلماء الاجتماع ايضا .

ويجدر بنا أن نشير هنا ايضا الى أن نظريات اتخاذ القرارات Decision-making التى اخذت تستعمل بكثرة كمدخل لدراسة السلوك السياسى للافراد والقادة والجماعات فى المجتمعات المختلفة ، تعتمد ــ بقدر كبير ــ هى الاخرى على بعض الاستنتاجات والنظريات التى يقدمها علم النفس .

والخلاصة هى ان المدخل النفسانى لدراسة السياسة هو اسلوب هام ، ولا غنى عنه لدارسى السياسة حتى يمكنهم فهم السلوك السياسى والتنبؤ فى شأنه بطريقة افضل . ومع ذلك يجب ان لا يقتصر التحليل السياسى على استخدام الاسلوب النفسانى دون اعطاء العوامل الاخرى ــ غير النفسانية ــ اهتماما مماثلا .

---

(٣٦) Kenneth Langton : **Political Socialization** (New York : Oxford University Press, 1969), p. 4

(د) علاقة علم السياسة ب « التاريخ » :

التـاريخ هو العـلم الذى يعنى بتسـجيل وتدوين الاحداث التى صنعها الانسان او مر بها . ولا تقف مهمة التاريخ عند التسجيل فقط ؛ بل تتعداها الى دراسة أسباب وقوع تلك الاحداث وما تمخضت عنه من نتائج ، وتعليل تلك النتائج .

وتشمل تلك الاحداث كل جوانب الحياة الانسانية ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية . التاريخ يمد علمـاء ودارسى السياسـة بالوقائع والتجارب السياسية للبشر . ويحـاول هؤلاء الباحثون الربط بين تلك الوقائع للخـروج بالقواعد العـامة التى يمكن ان تحـكم – فى رايهـم – السلوك السياسى الانسانى .

ويكون للتاريخ ، بذلك ، اهمية كبيرة لعلم السياسة وصلة وثيقة به . فالباحث السياسى يلجا الى التاريخ كثيرا للتعرف على علاقات بعض المتغيرات السياسية المعينة بغيرها من المتغيرات ، فتحليل حدث سياسى معاصر ، ومعرفة مدلولاته كثيرا ما يكون امرا صعبا لنقص المعلومات وعدم اكتمالها . وكثيرا ما يحتاج مثل هذا البـاحث لطرق ابواب الماضى بحثـا عما يؤيد او ينقض بعض النظريات . فيكون التاريخ هنا حقـلا للتجريب (او معملا) خاصة عنـد عدم توفر مثـل هـذه الظروف فى الحـاضر . التاريخ ، اذن ، يعتبر مصدرا لتجريب الافتراضات ، ومن ثم استحداث بعض النظـريات السياسـية ، التى تدين فى وجودها لتاييـد الحوادث والشواهد التاريخية .

غير ان التطور السريع والهـائل للانسـان – منـذ بداية الثورة الصناعية – ادى الى تمكن الانسان من تطوير نمط حياته وتسخير البيئة التى يعيش فيها بشكل جذرى ومتتـابع . الامر الذى ادى ويؤدى الى ظهور مفاهيم اجتماعية جديدة فى هذا العصر لم يعرف لها الانسـان مثيلا من قبل . وتلك المفاهيم اضحت تلعب دورا اساسيا فى حيـاة البشر . ومازالت عجلة التغيير تسير . ولعل هذا مما يقال من اهميـة الاحداث التاريخية بالنسبة لدارسى السياسـة ، حيث يقل الآن احتمـال وجود امثلة من الماضى تشبه كل معطيات الحاضر . وهـذا مما يجعل القيـاس والمقارنة غير دقيقة تماما – لانتفاء التشابه القوى التام .

ومن ناحية اخرى ، فانه كما تدين بعض النظريات السياسـية فى وجودها للتاريخ ، فان هناك بعض النظريات السياسية صنعت تاريخا ،

أى ادت الى وقوع حوادث تاريخية هامة معينة . فنظريات وكتابات جان جاك روسو (مثلا) ـ وخاصة كتاب « العقد الاجتماعى » الذى ظهر فى عام ١٧٦٢ ـ ساعدت على قيام الثورة الفرنسية . وقد قامت تلكالثورة فى عام ١٧٨٩ وانتشرت مبادئها فى كل أوربا وبقية العالم آنذاك ، ويظهر تأثير افكار روسو على تلك الثورة فى التكوين الفكرى لزعمائها ، حيث عملوا على تطبيق كثير من النظريات التى أتى بها روسو . وما قيل عن نظريات روسو ، يمكن أن يقال عن نظريات وكتابات كثير من المفكرين السياسيين امثال مونتسكيو ولوك وماركس وغيرهم .

ان علم السياسة لا يهتم بجمع وسرد الاحداث التاريخية سردا مفصلا ؛ بل ان عالم السياسة ـ عندما يلجأ الى التاريخ ـ يركز على معرفة تأثير أحداث تاريخية معينة تمس ظاهرة « السلطة » بشكل أو بآخر ، ويحاول الخروج بتعليل لذلك التأثير . وهو بذلك يستبعد الكثير من الاحداث التاريخية التى لم تؤثر بشكل حاسم على السياسة .ويبقى التاريخ ـ الذى يقول البعض انه « سياسة ماضية » ـ حقلا واحدافقط من الحقول العلمية التى يرتبط بها علم السياسة برباط وثيق .

وهناك ما يسمى بـ «المدخل التاريخى» لدراسة العلومالاجتماعية . وهو عبارة عن طريقة واحدة من طرق البحث Research methods وهناك من يستعمل هذا المدخل أو هذه الطريقة لدراسة السياسة ـ رغم أن هذا الاستعمال اصبح محدودا الآن . وتعتمد هذه الطريقة على افتراض أن سلوك الوحدة السياسية فى الحاضر والمستقبل يتحدد ـ بصفة اساسية ـ بسلوك تلك الوحدة فى الماضى .. وأن « التاريخيكرر نفسه » بصفة عامة . ويطالب انصار الاخذ بهذا النهج من مناهج البحث بالتزام الباحث بـ « الموضوعية » عند استخدام هذه الطريقة ـ وخاصة عند اختيار مادة البحث وتحليلها او تصورها .

ويسمى هذا المنهج ـ عادة ـ بـ « المنهج التاريخى » او « المنهج الاستردادى » . وهو ينقسم الى قسمين :

١ ـ المنهج الاستردادى المتبع فى دراسة التاريخ .
٢ ـ المنهج الاستردادى الذى قد يتبع فى دراسة العلوم الاجتماعية الاخرى ، كعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة .

وهذا المنهج عبارة عن محاولة لاستعادة بعض احداث الماضى . حيث يقوم الباحث بتصور كيف حصلت تلك الاحداث وتمخضت عما تمخضت عنه من نتائج . وذلك اعتمادا على شواهد تاريخية موثوقبها .

ويتكون هذا المنهج من ثلاث خطوات هى : (٣٧)

١ ـ الحصول على الشواهد التاريخية كالوثائق والآثار .

٢ ـ فحص وتقييم ونقد تلك الوسائل والشواهد .

٣ ـ استعادة الاحداث Reconstruction of events ، أو الواقعة التاريخية محل البحث بناء على الخطوتين الاولى والثانية. وينتج عن ذلك استعادة احداث حصلت وانتهت فى الزمن الماضى والخروج بالصورة العامة لتلك الاحداث .

ومن الطبيعى وجود احتمال اختلاف التصور والاستعادة (بالنسبة للحدث التاريخى الواحد) بين باحث وآخر . ذلك الاختلاف ـ إن حصل ـ يعكس (بصفة اساسية) اختلاف مفهوم كل باحث والوسائل والاجراءات التى اتبعها للخروج بذلك التصور . لذا يجب الحذر وعدم التسليم بذلك التصور الا بعد التأكد العلمى .

وبتصور تلك الاحداث (كما تم استردادها) ، يمكن الاستفادة من مدلولاتها فى التنظير للحاضر والمستقبل ، وفهم تقلب المتغيرات المتشابهة وهذا هو شكل الاستفادة من هذا المنهج فى دراسة العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم السياسة بصفة خاصة .

(هـ) علاقة علم السياسة بـ « الانثروبولوجى » :

« الانثروبولوجى » هو العلم الذى يهتم بدراسة الانسان أو الجنس البشرى وتطوراته الطبيعية والاجتماعية والحضارية . وهو قريب الصلة بعلم الاجتماع ، ولكنه اشمل من الاخير ، حيث انه يعنى ـ بالاضافة الى دراسة الحضارة الاجتماعية بمختلف مظاهرها ـ بدراسة تطور الانسان من الناحية الطبيعية ايضا . ومن بين التعريفات العلمية لهذا العلم التعريف الذى يقول ان علم الانثروبولوجى هو « العلم الذى يدرس الانسان من حيث كونه كائنا متميزا عن سائر الكائنات الحية بخصائص جسمية وعقلية متطورة واجتماعية جعلته يعيش معيشة ثقافية ذات طبيعة حضارية انسانية » (٣٨) .

---

(٣٧) انظر : د. عبد الرحمن بدوى . **مناهج البحث العلمى** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨) .

(٣٨) عبد المجيد عبد الرحيم . **الانثروبولوجيا ـ علم الانسان** . (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩) ، ص ٧ .

وتشمل دراسة الانثروبولوجى فرعين رئيسيين :

١ ـ الانثروبولوجيا الاجتماعية او الثقافية : وتشمل دراسة الحضارة الانسانية بمختلف اشكالها وبالذات النظم الاجتماعية التى استحدثها الانسان ومازال .

٢ ـ الانثروبولوجيا الطبيعية : وتعنى دراسة تطور الانسان من الناحية الطبيعية (٣٩) .

ولطبيعة مادته ، فان علم الانثروبولوجى يرتبط بكل العلوم الاجتماعية ـ ومنها علم السياسة ـ برباط وثيق . وهناك مجالات كثيرة تهم عالم السياسة وعالم الانثروبولوجى ، فكلاهما يهتم بدراسة اصل وطبيعة السيطرة الاجتماعية والسلطة الحكومية والتركيز على تأثير كل من الجنس والحضارة على المجتمع ، وكذلك بدراسة انماط السلوك الانسانى الاجتماعى .

ولكن ، لم تظهر صلة علم السياسة بالانثروبولوجى الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ذلك ان الانثروبولوجيين كانوا ـ وما زالوا ـ يركزون دراساتهم على الحضارات القديمة والبدائية ـ وخاصة فى قارتى افريقيا وامريكا الجنوبية . بينما نشأ علم السياسة الحديث فى العالم الغربى ، وانصب اهتمامه ـ بصفة رئيسية ـ على دراسة المؤسسات السياسية فى دول متقدمة حضاريا واقتصاديا ، وهى دول الغرب الحديث . لذلك كان كل من العلمين بعيدى الصلة عن بعضهما .

وقد نجح الانثروبولوجيين فى عمل دراسات وتحليلات متطورة نسبيا عن حياة المجتمعات الزراعية والبدائية ، القديم منها والمعاصر ، وتمكنوا من استخلاص علاقات عامة منطقية بين بعض المتغيرات الاجتماعية الهامة فى تلك المجتمعات . كما اتجهوا الى الاستعانة بالعلوم الاخرى ـ وخاصة الاجتماعية ـ فى محاولاتهم لتقديم تحليلات عن تلك المجتمعات .

ان بعض التطورات التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ساعدت على قيام تقارب قوى بين الانثروبولوجى وعلم السياسة . وهناك سببان رئيسيان دفعا الى هذا التقارب عقب الحرب الكونية الثانية هما :

١ ـ ظهور العديد من الدول فى ما يسمى بـ « العالم غير الغربى » ـ

---

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٧ .

والمقصود بذلك – بصفة رئيسية – فى قارات آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية . ذلك أن تمكن المستعمرات الغربية السابقة من الاستقلال ادى الى ظهور الكثير جدا من الدول فى هذه الاجزاء من العالم ، وتصنف معظم تلك الدول ضمن ما يسمى بـ « العالم الثالث » كما هو معروف . ولما كانت معظم دراسات الانثروبولوجى تنصب على المجتمعات البدائية Primitive او التقليدية ، وبصفة رئيسية على مجتمعات هذه الدول الجديدة ، ونظرا لخروج علم السياسة من اطاره الغربى ومحاولته فهم السياسة فى العالم ككل ، ازدادت نقاط الاهتمام المشترك بين علمى السياسة والانثروبولوجى . وتجلى ذلك فى تقارب العلمين .

٢ – ان الدراسات التى يقدمها الانثروبولوجيون عن المجتمعات التقليدية وحركية العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل هذه المجتمعات تقدم مساهمة قيمة لفهم المجتمعات الحديثة الظهور ، بل وحتى المجتمعات المتقدمة Modern ، فتلك الدراسات يمكن ان تمثل نقطة الانطلاق لفهم اعمق للحركة الاجتماعية فى كل مكان وزمان . كما ان الانثروبولوجيين لم يهملوا تماما دراسة المجتمعات الحديثة ، بل حاول الكثير منهم الربط بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة .

وتتميز دراسة العلاقات السياسية والاجتماعية فى بيئة ومجتمع بدائى بكونها اسهل نسبيا من مثل هذه الدراسة فى مجتمع صناعى « متقدم » . وعلماء السياسة عندما يحاولون بناء نماذج Models عالمية للسلوك السياسى الانسانى فان من المحتم ان تكون مثل هذه النماذج ناقصة بالنسبة لكل المجتمعات التقليدى منها والحديث .

كل ذلك ساعد على زيادة الصلة بين علمى السياسة والانثروبولوجى غير ان اعتماد كل منهما على بعض دراسات الاخر مازال قليلا ، وتصادفه الكثير من العقبات اهمها عدم وضوح ودقة المفاهيم المستخدمة فى دراسات كليهما . وذلك عائد – كما نعرف – الى طبيعة الظواهر التى يعنى بها كل منهما .

(و) علاقة علم السياسة بـ « القانون » :

ان للفظ « قانون » معان كثيرة .. تتنوع بتنوع استخدام هذه الكلمة ، فالمعنى الفلسفى للقانون هو : القواعد التى تحكم سير الحياة

والكون ، اى طبيعة الوجود . كما يستخدم الفلاسفة لفظ قانون بمعنى القاعدة التى تسير عليها الامور حال توفر ظروف معينة .

اما دراسة « القانون » . او علم القانون كما يعنى القانونيون فيحمل مفهوما متميزا ومختلفا عن معظم المعانى الاخرى . حيث يعرفه احد القانونيين على انه :

« يشمل مجموعة القواعد التى تستهدف تنظيم العيش فى جماعة معينة من الناس ، والتى يجب على الجميع مراعاتها ، فى علاقاتهم بينهم وبين بعض ، وفى علاقاتهم بينهم وبين السلطة العامة التى تقوم على أمورهم ، بشرط ان تتولى هذه السلطة العامة اجبار الناس على احترامها ، بتوقيع جزاء على ما يخالفها » (٤٠) .

والقواعد القانونية ـ كما يوضح هذا التعريف ـ تختلف عن قواعد الاخلاق والاحكام الفلسفية العامة التى تسود المجتمعات ، رغم ما بينهم من صلات . ومن الاهمية بمكان ملاحظة هذا الاختلاف . وغاية القانون هى تمكين الافراد من العيش معا فى المجتمع بشكل يحقق للانسان « الخير والرخاء والاستمرارية » . ونظرا لتمتع القانون بصفة الالزام ، فانه الوسيلة الفعالة الاساسية لضمان تحقيق تلك الغاية . ويعكس القانون ، متى وجد فى المجتمع ، فلسفة ذلك المجتمع وقيمه وتقاليده ، فهو غالبا ما يكون معتمدا ومبنيا على هذه القيم .

ولعل اهم فروع القانون هو ذلك الفرع الذى يسمى بـ « القانون الدستورى » . والقانون الدستورى هو : « ذلك الفرع من القانون العام الداخلى الذى يبين شكل الدولة والسلطات التى تتكون منها والحقوق والواجبات الاساسية التى تثبت للافراد او عليهم » (٤١) .

ويكون القانون الدستورى بذلك هو اهم القوانين فى المجتمع ، والاساس الذى تتفرع عنه كل القوانين الاخرى فى ذلك المجتمع . وهو بذلك يكون الاصل الذى يجب ان تتمشى بموجبه كافة القوانين داخل المجتمع ـ او الدولة . وفى العصر الحديث ، يوجد لكل دولة ـ تقريبا ـ

---

(٤٠) عبد الفتاح عبد الباقى . **نظرية القانون** ، الطبعة الخامسة ، (القاهرة : مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، ١٩٦٦) ، ص ٩ .

(٤١) المرجع السابق ، ص ٨٥ .

دستور خاص بها ، رغم اختلاف الصور التى يكون عليها مثل هذا الدستور .

ولا تخفى اهمية القانون الدستورى بالنسبة لدراسة السياسة ، فالقانون الدستورى هو القانون الاسمى للدول الذى يحكم سلوكها وسياساتها . فذلك السلوك وتلك السياسات (كثيرا وقليلا) ما يحاول ارجاعها الى اساس قانونى . وقد كانت السياسة ـ وخاصة فى فرنسا ـ وحتى عهد قريب تدرس باتباع المدخل القانونى ، وبذلك فقد كانت نابعة ـ وخاصة لدى اصحاب هذا الاتجاه ـ لدراسة القانون . والقانونيون كانوا ـ وما زالوا ـ ينظرون الى الدولة باعتبارها « شخصا قانونيا » ، ويعتبرون حركية المجتمع السياسى عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات القانونية .

وغنى عن القول ان اتجاه علم السياسة الحديث نحو « العلمية » والسلوكية ادى ، تدريجيا ، الى عدم الاعتماد على المدخل القانونى كثيرا، أو التقليل من استخدامه فى دراسة السياسة ، فالقانون يركز على جانب واحد هو دراسة « ما يجب ان يكون » ـ من الناحية القانونية . وهو يركز على القوانين السلطوية ، ويهمل (فى الغالب) العوامل الاخرى ـ غير القانونية . وهذا ـ دون شك ـ يجعل المدخل القانونى لدراسة السياسة قاصرا ، لانه لا يحقق « العلمية » التامة لعلم السياسة .

فعلم السياسة ـ باعتباره علما ـ يتناول « ما هو كائن » ، ويعنى بالتالى بكل العوامل التى تكون الظاهرة السياسية . ومن تلك العوامل القواعد والاحكام والاتفاقات القانونية . فلكى يتمكن دارسوا السياسة من فهم الواقع السياسى فان عليهم أن يمزجوا بين النظرة « القانونية » ، والنظرة « ما وراء القانونية » ـ ان صحت هذه التسمية ـ للاحداث. فلا شك أن فهم القانون وطبيعيته وفهم القواعد القانونية التى يصيغها ويصدرها التشريعيون على مستوى الدولة هو امر ضرورى لعلماء ودارسى السياسة . غير ان التجاء اولئك الدارسين الى استخدام « المدخل القانونى » فقط فى تفسير الاحداث يجعل استنتاجاتهم قاصرة ومحدودة لانحصارها فى الاطار القانونى . والظاهرة السياسية (بطبيعتها) تتكون من عدة عوامل ـ القانون واحد منها .

وما قلناه عن القانون والقانون الدستورى بالنسبة لعلم السياسة يمكن أن يقال عن « القانون الدولى » بالنسبة لعلم العلاقات الدولية ـ وهو احد العلوم السياسية ، فدراسة وفهم القانون الدولى تعتبر أمرا

مهما فى دراسة العلاقات الدولية ، فالقانون الدولى يمكن ان يفسر «جزءا» من السياسة الدولية . ولكن لابد من استخدام المداخل الاخرى السلمية حتى يمكن فهم الـ « كل » ، ففهم الاخير هو الأهم .

(ز) علاقة علم السياسة بـ « الجغرافيا » :

يعود اصل كلمة جغرافيا Geography المستعملة حاليا الى اللغة اليونانية القديمة ، فقد كانت مركبة من كلمة ذات شقين Geo وتعنى الارض و graphe وتعنى الوصف ، فيكون معنى هذه الكلمة هو وصف الارض . وهذا هو احد التعاريف لعلم الجغرافيا الحديث(٤٢). وهناك تعريف شائع للجغرافيا يعرفها على انها « علم المكان » ، اى الارض وما عليها من مكونات طبيعية كالبحار والسهول والمناخ ، ومنشآت انسانية كالمدن والطرق والقنوات .. الخ . بل ان حقل الجغرافيا اتسع ليشمل كل مكونات الارض الرئيسية بما فيها الانسان والحيوان والنبات .

وعلم الجغرافيا الحديث يعنى بدراسة المكان وفهم العوامل التى تؤثر فى تكوينه ، وتلك العوامل تتفاعل مع بعضها ، وينتج عن ذلك التفاعل (تأثيرها وتأثرها ببعضها) تحديد الشكل العام لذلك المكان ، او مايسمى بـ « البيئة » او « الوسط » . والانسان الذى يعيش فى تلك البيئة يتأثر بمعطياتها وبواقعها ، ولكنه يمتاز بالقدرة على التأثير الملموس فى تلك البيئة فى محاولته لتحقيق أغراضه وجعل حياته أيسر . وقد تزايدت تلك القدرة الانسانية زيادة ملحوظة منذ الثورة الصناعية ـ وما زالت فى تصاعد مستمر ومذهل احيانا .

فهناك تأثير مشترك واضح بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها (الوطن) ، فالانسان يتأثر بالموقع الذى يعيش فيه وبتضاريسه ومناخه ، ولكنه يؤثر فى هذه العوامل ولو بقدر محدود . وعلم الجغرافيا يهتم بدراسة المكان والتأثير المشترك بينه وبين الانسان الذى يعيش فيه . لذا قسمت دراسة الجغرافيا الى قسمين رئيسين هما :

١ ـ الجغرافيا الطبيعية : وتعنى بدراسة تأثير العوامل الطبيعية على المكان ، ولها عدة فروع منها جغرافيا التضاريس .
٢ ـ الجغرافيا البشرية : وتعنى بدراسة اثر البيئة على الانسان واثر الانسان فيها . كما تهتم الجغرافيا البشرية بالانسان وبما ينتجه من

---

(٤٢) د. يسرى الجوهرى . **اسس الجغرافيا العامة** ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٧) ، ص ١٥ .

اشياء كالزراعة والصناعة . ولها عدة فروع ، منها الجغرافيا السياسية Geopolitics .

وهذا الفرع الاخير يهم دارسى السياسة ـ او هكذا يجب ـ كثيرا جدا . كما ان المتخصصين فى هذا الفرع من الجغرافيين يهتمون بعلم السياسة لارتباطه بطبيعة دراساتهم . وهنا يبرز مجال الاهتمام المشترك الذى يجمع بين علماء السياسة وعلماء الجغرافيا ، ففى هذا المجال تكمن صلة علم السياسة الوثيقة بالجغرافيا ككل . واهتمام علماء السياسة وان كان يتركز على علم الجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية) ، الا انه يمتد احيانا ليشمل الاهتمام بكلا فرعى الجغرافيا الرئيسيين السابقين .

وعلم الجيوبوليتيك يعنى بدراسة مدى تاثر السياسات الداخلية والخارجية للدول بمعطيات البيئة الطبيعية التى تتواجد فيها تلك الدول . ويعنى هذا العلم اكثر باثر المتغيرات الجغرافية على السياسات الخارجية للدول ، فعلم الجيوبوليتيك يحاول ان يفسر لنا لماذا تتخذ الدول المختلفة سياسات معينة وتحدث فيها تطورات سياسية معينة ، وهو بذلك يمثل مدخلا ممكنا وجذابا لدراسة السياسة .

ولكن علماء الجيوبوليتيك ، مع تسليمهم باهمية العوامل الاخرى (غير الجغرافيا) يردون هذه السياسات وتلك التطورات الى اسباب بيئية وطبيعية بصفة اساسية . فبعضهم (مثلا) يرجع اسباب نمو الديمقراطية واستمرارها فى امريكا (عكس ما حصل فى وسط اوربا) الى عوامل جغرافية .. هى كون امريكا تتمتع بحدود طبيعية دفاعية ، فهى ـ اى امريكا ـ محاطة بمحيطين كبيرين بحيث يصعب غزوها ، بينما يفتقر وسط اوربا الى مثل هذه الحدود ، الامر الذى سهل غزوه مرات عديدة ، فتعثر ـ فى رايهم ـ نمو الديمقراطية فيه (٤٣) .

غير ان معظم الجغرافيين الآن بداوا يميلون الى اعطاء العوامل الاخرى (غير الجغرافية) اهتماما اكثر لادراكهم بأن للانسان الحديث قدرة ملموسة على التأثير فى البيئة التى يعيش فيها . ومن الممكن القول بأن تاثير البيئة على سلوك الانسان يظل اكبر من مدى قدرة الانسان على التأثير فى بيئته، حتى فى العصر الحالى المتميز بالتقدم التقنى الهائل الذى حققه الانسان.

وقد اهتم الكثيرون من علماء السياسة والعلاقات الدولية باثر البيئة التى تعيش فيها الدول على علاقاتها بغيرها . فما اكثر النظريات

---

(٤٣) Jacobsen and Lipman : **Political Science**, p. 4.

والايديولوجيات التى صيغت لتوضيح علاقة البيئة بالسلوك السياسى . وفى محاولة تحديد مدى قوة اية دولة على الصعيد الدولى (وبالتالى مدى النفوذ الذى تتمتع به دوليا) تعتبر البيئة الجغرافية احد اهم العوامل التى تحدد مدى قوة أو ضعف الدولة . فعلى سبيل المثال ، يرى « ريمون أرون » ــ وهو احد ابرز علماء السياسة الفرنسيين المعاصرين ــ ان مدى قوة اية دولة على الصعيد الدولى يتحدد فى ثلاثة عناصر هى :

١ ــ الوسيط : اى موقع الدولة وجغرافيته .

٢ ــ الوسائل : اى الموارد الطبيعية والسكان (كما وكيفا) .

٣ ــ « مقدرة العمل الجماعى » : ويعنى « أرون » بهذا العنصر : مدى مقدرة وكفاءة السكان والقيادة فى تحريك واستثمار « الوسط » و « الوسائل » الاستثمار العقلانى الامثل .. بقصد زيادة القوة (التى تعتبر هدفا ووسيلة فى آن واحد) ، ومن ثم زيادة التأثير على المستوى الدولى ، بهدف خدمة « المصلحة القومية » افضل خدمة ممكنة (٤٤) .

فالبيئة الجغرافية ــ لو افترضنا وفرتها النسبية ــ لا تؤدى بصورة تلقائية الى زيادة قوة الدولة ، وانما هى احد العوامل الهامة ، يمكن ان يكون صاحبه ــ وبالذات القيادة السياسية ــ قادرا (بالعلم والجهد) على استغلاله لاكتساب قدر مناسب (لدى وفرة العامل الجغرافى) من القوة ، ويمكن ان لا يكون قادرا على تحقيق ذلك ، وتفوت عليه الاستفادة « المناسبة » منه . فالعلاقة بين مدى قوة الدولة ومدى وفرة العامل الجغرافى هى علاقة حتمية نسبية ــ كما يقول محمد طه بدوى ــ وليست علاقة « حتمية سببية مطلقة » (٤٥) .

وكان ابن خلدون ــ فى مقدمته الشهيرة الشاملة ــ من اوائل من ابرزوا الاهمية الكبيرة للعلاقة بين سياسة وسلوك الدولة وموقعها او بيئتها الجغرافية . كما يعتبر الالمانى فريدريك راتزل Ratzel اول من

---

(٤٤) Raymond Aron : **Peace and War,** (Garden City, New York : Doubleday, 1966), p. 45 f.

(٤٥) د. محمد طه بدوى . **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، ص ٩٩ . (انظر ايضا الصفحات ١٠١ ــ ١٥٣ من نفس المرجع) .

بلور فكرة حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة فى العصر الحديث(٤٦). ويعتبر بذلك رائد مدرسة الجيوبوليتيك الحديثة ، والتى برز فيها كثير من المفكرين امثال « هالفور ماكيندر » Mackinder الانجليزى، وكارل هاوسهوفر Haushofer الالمانى وغيرهما .

وكان « راتزل » احد المروجين لفكرة حتمية التوسع الاقليمى لمقابلة الضغط السكانى ، وان كان قد فعل ذلك ــ كما يعتقد الكثيرون ــ كتبرير لتطلعات المانيا للتوسع الاستعمارى . فالكثير من الباحثين المعاصرين انتهوا الى انه لا يوجد ارتباط حتمى مطلق بين زيادة السكان فى دولة ما (عن الموارد الطبيعية المتاحة) ولجوء تلك الدولة الى الحرب والتوسع. وتظل علاقة السياسة بالجغرافيا تابعة من حتمية تأثير المعطيات البيئية المتنوعة ــ ومنها السكان ــ على السلوك السياسى لقاطنى تلك البيئة ــ ممثلين فى قيادتهم السياسية .

ثالثا : علاقة علم السياسة بالرياضيات :

تلعب الرياضيات Mathmatics الآن دورا كبيرا بالغ الاهمية ، لا نبالغ ان قلنا انه يمثل احد الاسس الرئيسية لما نشاهده ونراه اليوم من تقدم هائل ، حيث تقف الرياضيات وراء معظم منجزات العصر الحديث . ومفهوم الرياضيات قريب الى مفهوم الفلسفة والمنطق، لذا يصعب تعريفها ، كما يصعب تعريف الفلسفة .

ولعل فى ذكر ابرز خصائصها ما يقوم مقام تعريفها وتحديد مفهومها. فالرياضيات ــ كما يقول احد الرياضيين ــ : « هى طريقة للبحث فنية منطقية ، وانها حقل للتفكير الاصيل يعتمد كما يعتمد الادب على قوة البديهة وسعة الخيال والملاحظة ، وهى ايضا رغم بنيانها المنطقى الرصين تنشد الجمال وتتمتع بقدر كبير منه » .

ويستطرد ذلك الرياضى قائلا : « ان الرياضيات كعلم هى سيدة العلوم كلها وخادمتها » (٤٧) . ويحمل القول الاخير قدرا كبيرا من الصحة. فالرياضيات فى حد ذاتها هى علم هام لا غنى عنه للحضارة الانسانية، وهى

---

(٤٦) ظهرت فكرة « راتزل » تلك فى كتابه الذى نشر فى عام ١٨٩٧ م بعنوان « الجغرافيا السياسية » . ولقد غالى ــ راتزل ــ فى تحديد العلاقة بين البيئة والسياسة ، فقال بوجود حتمية مطلقة بين هذين المتغيرين .

(٤٧) ج . بوليا . **البحث عن حل ــ الاسلوب الرياضى من زاوية جديدة** . (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩) ، ص ١٤ ــ ١٥ . (ترجمة : احمد سليم سعيدان) .

.. غالبا ــ تستخدم فى معظم العلوم كاداة من ادوات البحث ، وهذا حاليا مع علم السياسة .

وقد استخدمت الرياضيات فى دراسة الظواهر الاجتماعية منذ القدم ومنذ عصر دول المدينة فى اليونان ، فقد استخدمت كاداة للتحليل السياسى والذى كان يقوم ــ بصفة اساسية ــ على المدخل الفلسفى . وكان الفيثاغورثيون ــ وهم طائفة من الفلاسفة والرياضيين اليونانيين القدماء ــ اول من استخدم الرياضيات فى دراسة الظواهر السياسية .

وقد اتسعت الرياضيات حتى اصبحت تحوى حوالى ٨٠ فرعا (٤٨) . ونجد ضمن الرياضيات فرعى « الاحصاء » و « علم الحاسب الآلى » كاقرب فروع الرياضيات الى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم السياسة بصفة خاصة . والواقع أن علم الحاسب الآلى (الكمبيوتر) يعتبر من قبل المتخصصين فى الرياضيات والاحصاء اداة لتطبيق النظريات الرياضية والمفاهيم الاحصائية . وهذه الاداة تساعد على حل المشكلات الرياضية المعقدة ، والتى تشتمل على الملايين من العمليات الرياضية والمعادلات الجبرية والحسابية ، وهى اسرع وادق بملايين المرات من الطرق اليدوية ، والقيام بعمليات التحليل الاحصائى الطويلة والتى قد يستعصى تنفيذها بغير استعمال الحاسب الآلى .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اخذ اعتماد علماء السياسة على الرياضيات ــ ممثلة فى بعض فروعها ــ يتزايد بشكل مثير . ولعل من اهم اسباب هذا الاهتمام المتزايد هو تأكيد المدرسة السلوكية الحديثة على الرياضيات ــ والاحصاء بصفة خاصة ــ كـ « ادق » اداة لدراسة الظواهر السياسية ، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات السياسية . فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سادت المدرسة السلوكية ــ ومازالت ــ بمبادئها التى تؤكد على اهمية اتباع المنهج السلوكى فى دراسة الظواهر الاجتماعية كافة .

ومن بين ما تنادى به مبادىء المدرسة السلوكية هو استخدام الاسلوب الكمى Quantitative Research Method فى دراسة الظواهر الاجتماعية . ويعرف هذا الاسلوب ايضا بـ « المنهج التجريبى الاحصائى » . ويقوم هذا المنهج على افتراض امكانية قياس معظم الظواهر الاجتماعية ــ ومنها الظواهر السياسية ــ ووضع تلك

---

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٩ .

الظواهر فى قالب كمى تسهيلا لدراستها والكشف عن خواصها وما بينها من ترابط .

ورغم الانتقادات التى توجه ضد هذا المنهج ، الا ان اتباعه المكثف ـ وخاصة فى امريكا ـ فى دراسة السياسة ساعد على جعل التنظير فى علم السياسة اكثر دقة عن ذى قبل . وهذا ما دفع الى تصاعد تبنى هذا المنهج من مناهج البحث العلمى فى دراسة العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم السياسة بصفة خاصة . واليوم نرى كل برامج دراسة السياسة فى الجامعات الامريكية تفرض ـ ضمن متطلبات التخرج ـ دراسة هذا المنهج وتطبيقه . كما ان الكثير من الجامعات فى مناطق العالم الاخرى أخذت تسير فى هذا الاتجاه وتفرض على طلاب العلوم السياسية بها الالمام بهذا المنهج وبتطبيقاته .

ويعنى هذا المنهج استخدام الاحصاء فى رصد وتقنيد الظواهر السياسية تمهيدا لقياسها وتحليلها وتقييم العلاقات فيما بينها فى صور كمية . وهذا ـ ولا شك ـ يسهل الخروج باستنتاجات اكثر دقة . ونظرا لكثافة المعلومات الاحصائية المستعملة فى الابحاث التى تستخدم هذا المنهج وتشعبها ، وضرورة تطبيق الكثير من المعادلات الاحصائية والرياضية عليها ، وتوخيا للدقة والسرعة يصبح استخدام الكمبيوتر اكثر ملائمة ، بل ضرورة لا غنى عنها ولا بديل لها فى معظم الاحيان .

وبذلك فان على دارسى وعلماء السياسة المعاصرين الالمام بكل من اصول الرياضيات والاحصاء ومبادىء استخدام العقل الاليكترونى ، حتى يتمكنوا من تطبيق هذا المنهج عند اللزوم . ورغم اهمية هذا المنهج الكبيرة الا ان استعماله يجب ان يتم بمنتهى الحذر ، كما يجب ان لا تؤخذ الاستنتاجات التى تاتى عن طريق اتباع هذا المنهج قبل اخضاعها للاختبار المنطقى . وذلك نظرا لصعوبة ـ ان لم يكن استحالة ـ وضع الكثير من الظواهر الاجتماعية فى صور كمية .

وتظل الرياضيات ـ والاحصاء والحاسب الآلى بشكل خاص (فى الاساس) ـ وسيلة او اداة يمكن ان يستعملها دارسو وعلماء السياسة ويستفيدون من تطبيقها فى دراستهم للسياسة وابحاثهم فيها . وهذا هو مضمون علاقة علم السياسة بالعلوم الرياضية بصفة عامة .

بعض مظاهر التداخل الاخرى :

واكمالا لهذه المناقشة عن تداخل وترابط علم السياسة مع العلوم الاجتماعية الاخرى ، قد يستحسن لفت نظر القارىء الى النقاط الثلاث التالية لما لها من صلة بموضوع تلك المناقشة :

ا ـ « علم السياسة » و « العلوم السياسية » نقصد منه العلم الذى يعنى بدراسة السلطة « السياسية » ـ كما جاء فى التعريفات . ومعروف ان هناك مصطلحا آخر هو « العلوم السياسية » يستخدم ـ احيانا ـ كمترادف لمصطلح « علم السياسة » ـ رغم ما اصبح يعيب هذا الاستخدام . لذا فمن الضرورى التمييز بين الفارق فيما يجب ان يعنيه كل من هذين المصطلحين . ويجب ان يوضع هذا الفرق فى الاعتبار عند محاولة التعرف على صلة السياسة بالظواهر الاخرى .

فنظرا لأن علم السياسة يعنى بدراسة السلطة « السياسية » ، ونتيجة لتعدد استخدام تلك السلطة وتنوع فعاليتها ، نشأت عدة فروع لـ « علم السياسة » . ويطلق البعض مصطلح «العلوم السياسية» (جمع) على تلك الفروع مجتمعة ـ بما فيها « علم السياسة » . بينما يطلق البعض الآخر مصطلح « علم السياسة » على كل تلك الفروع مجتمعة . ومن أهم ذلك البعض الآخر « جمعية علم السياسة الامريكية » APSA فقد صدر فى نشرة تلك الجمعية الصادرة عقب اجتماعاتها الدورية فى عام ١٩٧٣م تصنيفا لـ « علم السياسة » ، بحيث قسم « علم السياسة » ـ حسبما راى تلك الجمعية ـ الى تسعة فروع رئيسية كبرى Major classes تشكل ما مجموعه ٦٠ فرعا اصغرا Specialized Classification

ومن الفروع الرئيسية التسعة : ١ ـ القانون الدولى والمنظمات الدولية والسياسة الدولية ، ٢ ـ الادارة العامة ، ٣ ـ الاستقرار السياسى وعدم الاستقرار والتغير Political Change .. الخ (٤٩) .

---

(٤٩) **American Political Science Association (1973). Biographical Directory, Sixth edition, Washington, Bio-**

ورغم تركيز ذلك التصنيف ـ كثيرا ـ على الحياة السياسية الامريكية ـ حيث يعتبر دراسة السياسة الامريكية احد الفروع الرئيسية التسعة ـ الا انه يلاقى قبولا واسعا ، وذلك لما تتبتع به تلك الجمعية من ثقل فى الاوساط الاكاديمية الدولية ، ولكونها تضم فى عضويتها اكثر من نصف علماء السياسة فى العالم .

ولكن بعضا مما صنفته جمعية علم السياسة الامريكية كفروع رئيسية كبرى لـ « علم السياسة » اصبح علوما (سياسية) قائمة بذاتها ؛ أو هي في طور التكوين ، فعلماء العلاقات الدولية يعتبرون السياسة الدوليةوالقانون الدولي والمنظمات الدولية الجزء الاساسي من « علم العلاقات الدولية » القائم بذاته حاليا . وكذا الامر بالنسبة للادارة العامة ، حيث تعتبر مجالا (علما) قائما بذاته ـ وان كان كلا العلمين (الادارة العامة والعلاقات الدولية) يصنفان ـ حتى من قبل معظم دارسيهما ـ كعلمين سياسيين .

لذا يمكن ان نعتبر « علم السياسة » علما مفردا يعنى بدراسة السلطة السياسية ـ غالبا داخل المجتمع فقط . ومحور اهتمامه هو ـ في الاساس ـ النظرية السياسية . ويبدو أن من الافضل ان نطلق مصطلح « العلوم السياسية » فقط عندما نعني كل العلوم السياسية القائمة بذاتها الآن ـ ومنها « علم السياسة » .

ويهمنا من هذه المناقشة التأكيد على أن صلة كل العلوم السياسية مجتمعة بالعلوم الاخرى تكاد تكون الصلة نفسها التي تربط « علم السياسة » بتلك العلوم والتي ناقشنا اهم خصائصها فيما سبق .

وقد توجد اختلافات في مدى قوة الصلة بين فرع ما معين من العلوم السياسية وعلم آخر من العلوم الاخرى (غير السياسية) . لكن الصلة ذاتها تظل موجودة بشكل عام . فلو اخذنا (مثلا) علم العلاقات الدولية وهو يعتبر واحدا من العلوم السياسية ـ نجد انه يرتبط ايضا بـ « الجغرافيا » تماما كما يرتبط علم السياسة بها . ولكن درجة ارتباطه بالجغرافيا تعتبر أقوى من درجة ارتباط علم السياسة بها ، وهكذا .

ب ـ كلمة « سياسة » كصفة وموصوف : عندما تستعمل كلمة « سياسة » أو « السياسة » كاسم أو كموصوف يتبعه « صفة » ، كان نقول (مثلا) : السياسة الاجتماعية أو السياسة التعليمية ، فان هذا المصطلح المركب من كلمتين يعنى في اللغة العربية (غالبا) : خطة عمل ، أي ان الصفة هنا تعني أسلوب او خطة عمل Plan . فالسياسة التعليمية هي الخطة الموضوعة للسير بالتعليم نحو اهداف معينة، وهكذا.

اما عندما تأخذ كلمة سياسة صورة الصفة (سياسي او سياسية) ـ لعلم ما أو شيء آخر ـ كأن نقول (مثلا) : التاريخ السياسي او الانثروبولوجيا السياسية ، فان هذه الصفة تحمل معنى ومفهوم «السياسة»

المتمحور حول « السلطة » ، فالتاريخ السياسى (مثلا) هو ذلك الجزء من التاريخ الخاص بتسجيل وتحليل الاحداث « السياسية » ، والانثروبولوجيا السياسية هى ذلك الجزء من علم الانسان الذى يسلط الضوء على مظاهر الحضارة السياسية الانسانية ، وهكذا .

وعند محاولة التعرف على صلة هذه الفروع بعلم السياسةوبالعلوم الاجتماعية الاخرى او صلة علم السياسة بها يجب أن ننظر اليها علىهذا الاساس . والواقع ان اهتمام العلوم الاجتماعية الاخرى بالسياسة ادى الى قيام فروع ، فى كل علم اجتماعى (تقريبا) ، تركز على الجانب السياسى ، فهناك اليوم علم الاجتماع السياسى ، وعلم النفس السياسى .. الخ .

جـ ـ المدخل « المتداخل » لدراسة السياسة : شاع فى الآونة الاخيرة استخدام ما يسمى بالمدخل المتداخل **Interdisciplinary Approach** لدراسة السياسة . والمدخل هو ـ بصفة رئيسية ـ عبارة عن منهج بحث يتبعه الباحث فى محاولته الكشف عن خواص الظواهر محل الدراسة . ويعكس هذا الاستخدام الصلة الوثيقة القائمة دائما فيما بين كل العلوم الاجتماعية . واستخدام هذا المدخل معناه : دراسة الظواهر السياسية بالاستعانة ببعض المفاهيم **Concepts** والنظريات **Theories** والافتراضات **Hypothesis** والنماذج **Models** التى تم تكوينها فى علوم اجتماعية اخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع .. الخ . كما تستعمل احيانا بعض المفاهيم التى تم تطويرها ضمن علم السياسة فى دراسة الظواهر التى تعنى بها هذه العلوم .

ويدين هذا الاتجاه فى انتشاره حديثا ـ فى كل العلوم الاجتماعية ـ للثورة السلوكية ايضا . فالسلوكيون ينظرون الى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم السياسة بصفة خاصة ، على انها علوممتداخلة ، وان اقتضى اختلاف الظواهر التى تتناولها ومقتضيات التخصص وجوب التفريق بينهم فى التصنيف . والواقع ان السلوكيين لم يأتوا بجديدعندما نادوا باتباع هذه القاعدة . انهم فقط اكدوا على حقيقة راسخة واظهروا خصيصة ثابتة للعلوم الاجتماعية وهى الترابط النابع من الترابطالقوى القائم بين الظواهر الانسانية الاجتماعية .

وكمثال على هذا المدخل ، هناك بعض المفاهيم الرئيسية تستعمل فى كل العلوم الاجتماعية تقريبا ، بحيث اصبح استعمالها لا يقتصر على

علم اجتماعى واحد . ومن امثلة هذه المفاهيم : تحليل النسق System و القوة Power ومفهوم الاتصالات Communication . ومن بين المفاهيم التى يهتم بها علماء السياسة مفهوم « الوظيفية » Functionalism اى الدور الذى تؤديه ـ او يجب أن تؤديه ـ المؤسسات الاجتماعية المختلفة . وهو اسلوب للبحث السياسى يركز على الوظائف التى تقوم بها المؤسسات والانظمة السياسية المختلفة . وقد يفترض هذا المفهوم وجود وظائف معينة يجب اداؤها لضمان استقرار النظام ، ويظهر كيفية ادائها ، والمؤسسات التى تقوم معا بأداء هذه الوظائف تحقيقا لهدف واحد (٥٠) .

ومفهوم « الوظيفة » طور واستخدم فى الاساس من قبل بعض علماء الاجتماع كمنهج لتحليل ظواهر الاجتماع الانسانى ، غير انه يستخدم من قبل كثير من علماء السياسة كمنهج للتحليل السياسى . ومن ابرز علماء السياسة الذين اقاموا نظريات هامة بناء على هذا المفهوم كل من ديفيد ميترانى David Mitrany وارنست هاس Ernest Haas وليون ليندبيرج Leon Lindberg وكثير غيرهم .

وفى الختام ، لا يسعنا الا ان نردد ما يقوله دارسو السياسة والمهتمون بها من السلوكيين بأن علم السياسة يجب أن يكون علما متداخلا Interdisciplinary Science ـ ويعنون التداخل مع العلوم الاجتماعية الاخرى ، بصفة رئيسية . فرغم وجود بعض المغالاة فى هذا القول ، الا ان ترابط علم السياسة الواضح مع العلوم الاجتماعية ، واعتماده بشكل او آخر على تلك العلوم يجعل ذلك القول قريبا جدا من الصحة .

---

(٥٠) انظر ، (على سبيل المثال لا الحصر) :

Larry Stern, et al. : **Interdisciplinary Study of Politics,** (New York : Harper and Row, 1974).

المـراجع العربيـــة

١ ــ ابو ريان ، محمد على . **الفلسفة ومباحثها** ، الطبعـة الثـالثة ، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٢) .

٢ ــ امين ، احمد . **كتاب الاخلاق** ، (بيروت : دار الكتاب العـربى ، ١٩٦٩) .

٣ ــ بدوى ، عبد الرحمن . **مناهج البحث العلمى** ، (القـاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨) .

٤ ــ بدوى ، محمد طه . **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) .

٥ ــ بوليا ، ج . **البحث عن حل ــ الاسلوب الرياضى من زاوية جديدة** ، (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩) ، ترجمـة : أحمـد سليم سـعيدان .

٦ ــ الجوهرى ، يسرى . **اسس الجغرافيـا العـامة** ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٧) .

٧ ــ الحصرى ، ساطع . **دراسات عن مقدمة ابن خلدون** ، (بغداد : مكتبة المثنى ، ١٩٦١) .

٨ ــ الخريجى ، عبد الله ومحمد الجوهرى . **مقـدمة فى علم السـكان** ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩) .

٩ ــ سعد ، عبد الحميد محمود . **المدخل المورفولوجى لدراسة المجتمع الريفى** ، (القاهره : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) .

١٠ ــ عبد الباقى ، عبد الفتاح . **نظرية القانون** ، الطبعـة الخامسـة ، (القاهرة : مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، ١٩٦٦) .

١١ ــ عبد الرحيم ، عبد المجيد . **الانثروبولوجيـا ــ عـلم الانسـان** ، (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩) .

١٢ ــ غالى ، بطرس ومحمود عيسى . **مبادىء العلوم السياسية** ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) .

١٣ ــ ليويس ، جون . **مدخل الى الفلسفة** ، (القـاهرة : الدار المصرية للكتب ، ١٩٥٧) ، ترجمة : انور عبد الملك .

١٤ ــ محمد ، محمد على . **اصول الاجتماع الانسانى** ، (الاسكندرية : دار المعرفة الاجتماعية ، ١٩٨٠) .

١٥ ــ هولمز ، هارى . **قصة الكيمياء** ، (القاهرة : مكتبة نهضـة مصر ، ١٩٦٣) ، ترجمة : د. الفونس رياض و د. عبد العظيم عباس .

المـراجع الاجنبيـــه

Books :

1. Aron, Raymond : **Peace and War,** (Garden City, N.Y., ; Doubleday, 1966).
2. Duverger, Maurice : **An Introduction to Social Science,** (New York, F. Praeger, 1964).
3. Easton, David : **A Framework for Political Analysis,** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965).
4. Fuller, George et al. (eds.) : **Understanding Psychology,** (Del Mar, Calif. : CMR Books, 1974).
5. Goldthorpe, J. : **An Introduction to Sociology,** 2nd ed. (London : Cambridge Univ. Press, 1974).
6. Haas, Michael, and Henry Kariel, (eds.) **Approaches to the Study of Political Science,** (Scranton, PA. : Chandler, 1970).
7. Jacobsen, G. and M. Lipman : **Political Science,** (New York : Barnes and Nobel Books, 1965).
8. Kaplan, Abraham : **The Conduct of Inquiry,** (San Francisco : Chandler, 1964).
9. Kemney, John : **Man and the Computer,** (New York : Charles Scribner's Sons, 1972).
10. **Langton, K. : Political Socialization,** (New York : Oxford Univ. Press, 1969).
11. Lipset, Seymour M. : **Political Man, The Social Base of Politics,** (Garden City, N.Y. : Anchor Books, 1963).
12. Nagel, Ernest : **The Structure of Science,** (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1961).
13. Russell, Bertrand : **Political Ideals,** (London : Unwin Books, 1963).
14. Samuelson, Paul : **Economics : An Introductory Analysis,** (New York : McGraw-Hill, 1961).
15. Segal, E. and G. McCain : **The Game of Science,** (Belmont, Calif. : Brooks / Cole, 1969).
16. Stern, ,Larry et al. : **Interdisciplinary Study of Politics** (New York : Harper and Row, 1974).

Periodicals :

American Political Science Association (1973), Biographical Directory, Sixth edition, Washington, D.C.